## محضر الجلسة السادسة والعشرين

**التاريخ**: الثلاثاء 8 ربيع الثاني 1437 (19 يناير 2016).
**الرئاسة**: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
**التوقيت**: ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والثلاثين بعد الزوال.
**جدول الأعمال**: مناقشة الأسئلة الشفهية.

---

**المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات المستشارات المحترمات،**

**السادة المستشارون المحترمون،**

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال اليوم أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس بداية على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

**المستشار السيد محمد عدال، أمين الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين نحيط المجلس علما ب:

توصل المجلس بقرار المجلس الدستوري رقم 16/984 الصادر بتاريخ 12 يناير 2016 صرح بموجبه بشغور المقعد الذي كانت تشغله السيدة مليكة فلاحي المنتخبة من مجلس المستشارين في اقتراع 2 أكتوبر 2015، برسم الهيئة لممثلي الجماعات الترابية صنف المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بجهة الدار البيضاء-سطات، ودعوة أول مترشحة ورد اسمها في لائحة الترشيح المعنية لشغل المقعد الشاغر.

ثانيا، إحالة مشاريع قوانين جديدة على المجلس من مجلس النواب ويتعلق الأمر ب:

أولا، مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 الموافق ل 22 فبراير 1973 يتعلق باستيراد المواد الهيدرو كاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

كما توصل المجلس يوم الثلاثاء 19 يناير 2016 من رئيس الحكومة بمشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 الموافق 30 دجنبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.

ثانيا، مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيه على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 الموافق ل 4 أكتوبر 1977 المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد؛

رابعا، مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء اللذين يزاولون نشاطا خاصا؛

خامسا، مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 19 يناير 2016 فهي كالتالي:

عدد الأسئلة الشفهية: 43 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون مباشرة بعد هذه الجلسة على موعد مع جلسة عامة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الأمين.**

وعلى بركة الله نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين للسيد وزير الصحة واللذان تجمعهما وحدة الموضوع.

السؤال الآني الأول، حول موضوع سيارات الإسعافات الأولية الخاصة، والكلمة لأحد أعضاء السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل أسيدي.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

**شكرا السيد الرئيس.**

أدعو السادة والسيدات المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات إلى قراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيدة التي ذهبت ضحية الإرهاب

الجبان، الأعمى ببوركينافاسو، المواطنة المغربية ليلى العلوي، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين**، آمين.

سبحان ربك رب العزة كما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

إذن كما أسلفت، الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل أسيدي.

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لا يجادل أحد على أن سيارة الإسعاف الأولية، الخاصة أو ما يصطلح عليه بـ (Le SAMU[1]) تلعب دورا كبيرا في إسعاف المرضى في الحالة المستعجلة ونقلهم على وجه السرعة إلى المستشفيات أو المصحات الخاصة من أجل تلقي العلاج، وحيث أن حياة المريض ترتبط أحيانا بمدى سرعة تدخل رجال الإسعاف، تطرح إشكالية توفر هذه السيارات على التجهيزات الضرورية، الخاصة بهذه التدخلات.

**السيد الوزير المحترم،**

تعلمون جيدا حجم الخصاص الذي يعرفه هذا القطاع، ماذا أعدت وزارتكم لتشجيع الخواص للاستثمار في هذا القطاع؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن بخصوص السؤال الثاني الآني كذلك، وموضوعه سيارة الإسعاف الخاصة، والكلمة بخصوص هذا السؤال لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، فليتقدم مشكورا.

**المستشار السيد محمد علمي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

الفريق الاشتراكي، السيد الوزير المحترم، يسائلكم عن الإجراءات الممكن اتخاذها قصد الرفع من عدد سيارات الإسعاف، خاصة وأن الملاحظ هو أن هناك نقص مهول ولاسيما في العالم القروي؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة، للإجابة على السؤالين دفعة واحدة.

**السيد الحسين الوردي وزير الصحة:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

أولا، كنشكر الفريقين اللي طرحوا هاذ السؤال اللي تيهم سيارات الإسعاف، أسطول وزارة الصحة فيما يخص القطاع العام، أسطول سيارات الإسعاف على الصعيد الوطني إلى حدود اليوم هو 1114 سيارة الإسعاف.

منذ 2013 إلى حدود اليوم، وزارة الصحة زادت في هاذ الأسطول 437 سيارة إسعاف جديدة، منها 92 وحدات إستعجالية متنقلة هذاك (le SAMU) اللي دوتي عليه السيد المستشار المحترم، و55% ديال الأسطول ديال 1114 سيارة إسعاف، 55% كاين في العالم القروي، صحيح هاذ الشي غير كافي لأن الخصاص كبير جدا، لكن المشكل المطروح إلى حدود الساعة، هو ما كاينش في المغرب، ما عندناش قانون الإسعاف الطبي في المغرب لتشجيع الاستثمار فهذا المجال، فالترخيص إلى حدود اليوم هي الجماعات المحلية اللي كتعطيها ماشي وزارة الصحة.

ثانيا، الأثمنة باش (l'ambulance) تتحرك هي الجريدة الرسمية ديال 11.1.1984 اللي تتعطي في كل كيلومتر (l'ambulance) درهم ولا 1.40 درهم ولا 1.90 درهم في الكيلومتر على حسب (les chevaux) ديال (l'ambulance).

ولهذا باش نحلو هاذ المعضلة، ما نبقاش في مسائل جزئية، وجدنا واحد القانون ديال الإسعاف الطبي، هاذ القانون الآن في مسطرة المصادقة، هذا القانون ديال الإسعاف الطبي والتدابير الطبية الإستعجالية ما قبل الإستشفائية اللي دويتي عليهم، والمعايير اللي خاصها تكون في (l'ambulance) يجب أن تتوفر عليها سيارة الإسعاف، وكذلك تنظيم التعريفة القانونية ديالها وتدابير لتشجيع الاستثمار فهاذ المجال.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد الوزير.**

والآن الكلمة أولا لفريق التجمع الوطني للأحرار من أجل التعقيب.

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

**شكرا السيد الوزير.**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا السيد الوزير.**

[1] **S**ervice d'**A**ide **M**édicale **U**rgente

نشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى مجهوداتكم الجبارة لمواجهة مختلف الإختلالات التي تعوق تطور القطاع الصحي ببلادنا.

الإسعاف الطبي يتطور ولله الحمد في عهد هذه الحكومة بتخصيص المروحيات لنقل المرضى، خصوصا بالنسبة للفئات الهشة والمستضعفة المتواجدة في الجبال والقرى النائية، وهذا يحسب لكم.

وبالرجوع إلى موضوع سؤال فريقنا، فإن أسباب نزوله فرضه الواقع الذي يعيشه هذا القطاع، فهو واقع عشوائي غير منظم لا يشجع الخواص على الاستثمار فيه رغم الخصاص الذي يعيشه والذي اعترفتم به.

السيد الوزير المحترم، لا يخفى عليكم حجم الخصاص الذي يعانيه القطاع، وبالتالي يجب أن تعملوا على إخراج قانون جديد ينظم القطاع ويجعله تابع لوزارتكم وليس لوزارة الداخلية، على سبيل المثال تجربة بلدية الدار البيضاء، أعدت دفترا للتحملات اعتبرناه تجربة فتية ومشجعة ونموذجا يقتدى به من طرف باقي الجماعات.

لكنها مع الأسف، تجربة لم تكتمل لاصطدامها بلوبيات ليس من مصلحتها تنظيم هذا القطاع.

**السيد الوزير المحترم،**

لقد قمنا في مختلف جماعات إقليم تنغير بجهة درعة-تافيلالت، بالموافقة المبدئية على تخصيص مساهمات مالية لدعم مصلحة المساعدة الطبية المستعجلة (Le SAMU).

لهذا نطلب من السيد الوزير المحترم دعم هذه المبادرة ومواكبتها ماديا وبشريا لأن الإقليم شهد في اليومين الأخيرين، وبالضبط جماعتي "حصيا" "وآيت هاني"، حالتي وفاة لأمهات في حالة مخاض، لم يجدا هذا النوع من الإسعاف الطبي الحقيقي.

**السيد الوزير المحترم،**

سيارة الإسعاف المتواجدة اليوم، مثلها مثل الطاكسيات وناقلات البضائع، لا تحمل من الإسعاف إلا الإسم، لا تحمل من الإسعاف إلا الإسم.

وبالتالي، عليكم الانكباب على هذا القطاع، وإصلاحه وتنظيمه لما فيه خير للمستعجلات الطبية، وأنتم أدرى بذلك.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

**شكرا السيد المستشار، شكرا.**

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب كذلك.

**<u>المستشار السيد محمد علمي:</u>**

**شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.**

وبغيت نقول بأن الحديث عن الإسعاف، يجرنا إلى الحديث عن البنيات التحتية الطبية، يجرنا إلى الحديث عن التجهيزات الطبية بصفة عامة، وبصفة خاصة في العالم القروي.

احنا كفريق اشتراكي، نثمن المجهودات اللي كتقوموا بها، السيد الوزير، على رأس هاذ الوزارة، احنا ماشي عدميين.

فعلا، الأسطول ديال سيارة الإسعاف ارتفع، وهذا شيء ايجابي، نحن نثمنه.

لكن كفريق، في المقابل نأسف ونأسف جيدا وبحسرة عن عدد الوفيات التي تسجل أحيانا بسبب التأخر ديال التدخل الطبي في غياب الإسعاف، هناك عدد ديال الوفيات بسبب تأخر سيارات الإسعاف، لا بالنسبة للأمهات اللي كيكونوا حوامل، ولا بالنسبة للساكنة دالعالم القروي، اللي أحيانا يلدغون من اللسعات ديال الأفاعي والعقارب، ما كاينش إسعاف، وبالتالي أحيانا راه كيتوفاو.

**السيد الوزير،**

بغيت نقولكم وأنتم تجيبون عن السؤالين معا، الحديث ديالكم على المرسوم المحدد للتعرفة ديال السيارة دالإسعاف في الخواص، قلتم درهم، درهمين، احنا حبذا لو كانت الحكومة حريصة على تطبيقات هذا السعر.

وأعطيكم مثالا حيا، في جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وبالضبط مدينة تطوان، احنا السيد الوزير، ليكن في علمكم، تحت مسؤولية الفريق الاشتراكي، بأن مواطن إلا كان من وزان أو من الزومي، وتوفي بمدينة تطوان، راه ما عندوش الحق سيارة الجماعة القروية ديالو تنقلو، كاين هناك قرار اتخذ من طرف الرئاسة ديال الجماعة، وأبلغ إلى السيد الوالي وإلى السيد المندوب، ويلزم المواطنين اللي كيتوفاوا داخل مدينة تطوان، إلا بغا شي واحد مات لو باه أو خاه يجيبو لوزان، خاصوا يخلص 4000، 5000 درهم.

سجلوا عليا هاذ الشي، وديروا بحث ديالكم، السيد الوزير.

احنا من هاذ المنبر، نناشدكم لرفع هاذ الظلم، وبالتطبيق الصارم لهاذ المرسوم، احنا إلا كانت وزان، تطوان، كاين 130 كيلومتر، المواطن قادر يخلص 260 درهم أو 300 درهم.

ولكن، السيد الوزير، راه عار، عار، أحيانا احنا السيارة ديال الإسعاف ديال الجماعات القروية، كانت بغات تجيب واحد المواطن بئيس، توفي، هذا قدر الله، احنا ما غندخلوش في السبب دالوفاة، ما غناقشوش معكم المسألة تقنيا، ولكن عار باش يجي مندوب ورئيس الجماعة ديال تطوان، كيقول لهم ممنوع سيارات الإسعاف داخل الوفيات دتطوان باش تنقل شي جثة.

احنا بغينا نقولوا، يا إما هاذ المرسوم الذي تحدثتم عنه، يخلصوا لنا 2 دراهم، يا إما 5000 درهم راه بزاف، وخاصة أن الأمر يتعلق بالساكنة دالعالم القروي والهوامش دالمدن، أما اللي مرخ، لا باس عليه راه ما كناقشوش الحالة ديالو.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين معا، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الصحة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

أولا، أنا بهاذ الجواب ديالي ما بغيتش نقول، ما خصنيش نتفهم باللي كلشي على ما يرام، ما قلتش أنا هاذ الشي.

الاختلالات، النقائص، المشاكل كاينة، كانت كاينة وغادي تكون، هاذي أولا.

ثانيا، راه المشكل كي قلتوا بجوج، ماشي مشكل فقط ديال السيارة، هي مشكل ديال الكل، ديال البنيات التحتية، ديال الموارد البشرية، ديال التجهيزات البيوطبية، ديال سيارات الإسعاف، إلى آخره.

فهنا، الوزارة، ما بداتش من الصفر، احنا ماشي كي قلت أنت عدميين، حتى احنا ماشي عدميين، احنا منين تنقولوا 1114 سيارة إسعاف، ماشي هاذ الحكومة، راه هاذ الشي لقيناه، ها هو هاذ الشي راه بدا، فمثلا كاين الإسعاف الطبي للنساء الحوامل في الوسط القروي (Le SAMU obstétrical) هاذ الشي ماشي احنا اللي بديناه، احنا دعمناه وغادين تندعموه، بداتو الحكومة السابقة، اللي فيه الطبيب، اللي فيه المولدات، اللي فيه .. سيارة الإسعاف، المتطوع، إلى آخره، اللي فيه إلى حدود اليوم من ذاك الوقت تفرقات (1484 GSM) على هاذ الناس باش يسمعوا من متطوع في الجبل..ولكن، رغم هاذ الشي، راه كاين مشاكل، ماشي تنجاوبو.

كاين كذلك 4 دالمروحيات طبية، بزاف دالناس تيسولوني، وتنقرا في الصحف، وعلاش جات هنا، وتنحاولوا ما أمكن، راه المشكل، ماشي مشكل، أنا غنجي لها فالاخر، ماشي مشكل غير نكثروا في المروحيات، راه غنكثروا منهم غيبقاوا غير يتلاقاوا فالسما، يزيدوا الكسايد، يعني هاذي راه موارد بشرية، يمشيو للتكوين، مشكل فين غادي يمشيو، راه هاذ الشي ماشي صحيح، والناس تيقول لك علاش ما جاتش المروحية، المروحية، إلا كان الجو غير لائق، ما يمكنلهاش تطير، إلا كان فيها البرد، إلا كان في الليل، ما كتطيرش، إلى آخره، هاذي مسائل كلها خاصها يعرفها.

كاين كذلك مستعجلات القرب، اللي جينا بها كجديدة، مثلا كاين، كنا واعدنا نديرو 80 إلى حدود 2016، إلى حدود اليوم خدمنا وجهزنا وشغلنا 64 على 80.

كاين المستشفى المتنقل اللي موجود لهاذ المناطق النائية، كاين الشراكة بين القطاع العام والخاص، اللي بدينا تجربة كاينة في الجديدة، كاينة تجربة (SOS) الرحامنة، عما قريب غتكون في الدار البيضاء، غتكون في خريبكة، إلى آخره.

أخيرا، الدور خاصنا، كلنا مسؤولين على هاذ الشي، راه دور الجهات، دور العمالات، كلنا مسؤولين، لأن سيارات الإسعاف يعني ذاك (Budget) المال اللي عند وزارة الصحة اللهم تشري به التجهيزات البيو طبية، ولايني سيارات الإسعاف خاصنا نتعاونو.

قلت، أشرت لذاك الشي، راه المشكل الكبير هو اللي قلت ما كاينش نتائج ملموسة إلى حدود اليوم، صحيح، فما يمكنش تكون واحد الفعالية ديال هاذ المخطط بديناه هاذي ثلاث سنين، كان قبل وليني بدا دبا بواحد الطريقة ربما عاود ثاني بواحد الرؤية أخرى، لأن هناك إشارات، ولكن كاين مجرد إشارات قوية، بعض المستشفيات، بعض الجهات هاذ الشي خدام فيه مزيان، بعض الجهات، بعض المناطق النائية ما خدامش فيه تماما، ولى خدام.

وأخيرا، اللي بغيت نقول هاذ الشي ما تيتعالجش بسيارة الإسعاف، ما تيتعالجش بالفلوس فقط، كيتعالج بالموارد البشرية هي بالأساس، وكيتعالج بالتكوين، راه هاذ الشي كل شي خاصنا نديروه في الحسبان، وخاصنا نديرو في أيدينا، واحنا كنظن أنا شخصيا احنا غاديين في الطريق الصحيح، ماشي كوزارة بوحدها، هاذي مشكلتنا كلنا.

رؤساء الجماعات أناشدهم نديرو يد في يد، بدينا بعدا أنه اليوم في تازة مشكورين أنهم اخذاو موارد بشرية، اخذاو مستشفى متنقل، كل شي هاذ الشي من عندهم من المال ديالهم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد الوزير.**

الآن إذا سمحتم سننتقل إلى السؤال الآني الثالث وموضوعه قرار الترخيص للأطباء العاملين بالمستشفيات العمومية بالعمل بالمصحات الخاصة، فالكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم هذا السؤال.

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السيد الوزير،**

اتخذتم مؤخرا واحد القرار قاضي بالسماح للأطباء ديال القطاع العمومي باش يشتغلوا بالقطاع الخاص.

إذن السؤال ديالنا هو علاش خذيتو هاذ القرار الآن بالضبط ؟

ثانيا، واش فكرتو في الأمور القانونية المتعلقة بهاذ القرار ؟

وثالثا، بغينا نعرفوا أشنو هو النتائج المحتملة لمثل هاذ القرار على المستشفيات العمومية ؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد وزير الصحة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم لطرحكم هاذ السؤال المهم.**

أولا، أنا كنتعجب أنا لم أصدر قط، أقول قط، قرار من هاذ النوع اللي كنتقول، لأن السؤال اللي حطيت لي، اللي عندي هو الأساتذة الأطباء، وقلت لي أنا سمحت لهم، وصدرت قرار باش يخدموا مساء كل جمعة، مكتوبة، ويومي السبت والأحد، هذا غير صحيح، لم أصدر قط هذا القرار، ما عرف منين جا هاذ القرار، هاذي النقطة الأولى.

إلى تتشير لمحضر اجتماع، أقول محضر إجتماع مع أطباء القطاع العام، ماشي مع الأساتذة، لأن هنا جا الأساتذة بدات القضية.. فهذا أولا ما كاين حتى شي تراجع، قلنا آنذاك منين كانت هاذ الفوضى، الفوضى خاصها توقف، وأقولها حتى لداباً، اللي خدام فشي قطاع يبقى تما، حتى نحلو المعضلة، احنا ماشي ضد هاذ الخدمة على برا ولا الناس اللي على برا يدخلوا للمستشفيات، بغينا غير النظام، اللي تيخدم جوج دالسوايع، جوج دالسوايع، اللي كيخدم نص نهار، نص نهار، في أي اتجاه؟ وكيفاش؟ وعلى حساب، وحتى ذاك المحضر إلى عند أمامك ديال الأطباء العامين هاذيك محضر اجتماع، إلى كنت غتقراه فيه "مع مراعاة القوانين الجاري بها العمل" مكتوبة، وما لم يتعارض هذا العمل مع استمرارية الخدمات الصحية داخل المستشفيات، فكل هذا اللي درناه، وباقي ما طبقنا حتى شي حاجة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد الوزير.**

إذن الكلمة الآن لأحد السادة أعضاء الفريق للتعقيب.

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

**شكرا السيد الوزير.**

غير يمكن واقيلة ما بقيناش كنعرفو نقراو، هذا محضر اجتماع مضيتو عليه أنتما شخصيا السيد الوزير فيه:

أما بخصوص مزاولة الطب بالقطاع الخاص بالنسبة للأطباء التابعين لوزارة الصحة، تسري عليهم مضامين القرار المشترك الخاص بالأساتذة الباحثين، والسيد وزير اللي سناه السيد وزير الصحة والسيد وزير التعليم العالي مع مراعاة القوانين الجاري بها العمل ما لم يتعارض مع استمرارية الحراسة والخدمة الإلزامية في مصالحهم.

يعني يا إما راكم خذيتو قرار باش يطبق هاذ الشي كيف ما كيبان فهاذ الشي اللي قرينا، وهذا ضد القانون وضد هاذ الشي اللي كنت كنتقولو ثلاث ديال السنوات، بأن هاذ الشي ضد المصلحة ديال المستشفيات العمومية، لأن فيها خصاص كثير يقدر بالآلاف بالنسبة للأطباء وبالنسبة للممرضين، وإما راكم درتو محضر مع الأطباء، هنيتوهم بهاذ المحضر بحال هكذا، وفهموا منه بأنهم يمكن يشتغلوا بالقطاع الخاص، وما غادي توقع حتى شي حاجة من بعد.

إذن هاذ الشي في الآخر المواطن أو لا المستشارين كنطرحو السؤال، ما بقينا فاهمين حتى شي حاجة، واش كاين قرار ديال منع الأطباء باش يخدموا في القطاع الخاص وغتكونو كتحترمو القانون، بغيتو تلقاوا لهم شي تحفيزات ولا شي باش ترفعوا من المعنويات ديالهم ويبدوا يشتغلوا بطرق جيدة داخل المستشفيات، يمكن تلقاوا لهم تحفيزات، يمكن تلقاوا لهم واحد التعويضات على المردودية داخل المستشفيات.

ولكن ما خاصش يتسمع أو لا يتكلموا على شي حلول اللي كتقضي أن الأطباء ديال القطاع العمومي يمشيوا يشتغلوا في القطاع الخاص، لأن هاذي إلى وقعت كيما كتقرا دابا غادي تكون كارثة، لأنها يمكن غدا من بعد يتطرح سؤال على الممرضين، يمكن غدا الإداريين، يمكن المهندسين، يمكن الأساتذة علاش لا؟ يمكن الموظفين العموميين كاملين يبداوا يخدموا من بعد 4 ل 6 ولا 8 يدخلوا يخدموا في القطاع الخاص.

إذن فتحتو واحد الباب اللي كيضرب الوظيفة العمومية في الصميم واللي ما غادي تقدرو تسدوه لا أنتما لا اللي غادي يجي من بعد منكم، لا في وزارة الصحة لا في وزارة أخرى.

إذن بغينا، ما كرهناش تعاود ثبتوا لينا، ما كنهضرش على الأساتذة الباحثين، شكل آخر، كنتكلم على الأطباء دالقطاع العمومي، واش كاينة ولا ما كاينش هاذ القضية ديال غادي يشتغلوا في القطاع الخاص، بلا ما تقولوا لينا هاذ الشي بالقوانين وبلاتي حتى نشوفوا إلى غير ذلك، تكون أمور واضحة، لأن هاذ الناس فهموا من هاذ القرار ديالكم، لا من هاذ المحضر الاجتماع، بأن يمكن يشتغلوا في القطاع الخاص.

إذن شرعتو في شي حاجة اللي هاذ ثلاث سنين قلتو بأن كاين قرار حكومي، سياسي، تاريخي، ما يمكنش الطبيب اللي كيشتغل في الوظيفة العمومية في القطاع العام يمشي يشتغل في القطاع الخاص، إذن وضحوا لنا هاذ الشي باش نفهموه مزيان.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الصحة:**

بكل صراحة والله العظيم، السيد المستشار، ما فاهمش واش أنت اللي ما فاهمش ولا أنا اللي ما فاهمش؟

لأن أنت تتقول ليا دابا، تتقول ليا حداك محضر سنيتو أنا وزير التعليم،

هذا غير صحيح، وريه لنا، ما كايناش، ما سنى لا وزير التعليم، ودابا كنقول شي حوايج ما كاينينش.

غير قل اللي تنطلب منك، قول من هاذ المنبر الحقيقة للشعب وخليه حكم بيناتنا، تنقول وزير التعليم ما كانش، وتتوري ليا التلفون ديالك، التلفون ماشي.. وزير التعليم ما وقع حتى شي حاجة.

ثانيا، اسمع ليا، احترمني، سمعتك، استمع ليا. وكنتمنى العداد يرجع شوية لور.

ثانيا، القانون، أنت راك مستشار خاصك تعرف القانون وإذا به ما عرفتيش، القانون 131.13 اللي تصوت عليه فهاذ اللي داز، آش تيقول في المادة 103 ديالو؟ تيقول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كاينة المادة 103، وتيقول..

الله يرضى عليك ما تقاطعنيش، احترمني نحترمك، إوا، الديمقراطية تقتضي أنه توسع شوية قشابتك واستمع ليا، لا، الله يرضى عليك، استمع ليا، لا السيد الرئيس حافظ ليا على وقتي، لأن هذا راه غير احترام الآخر، بعدا الديمقراطية خاصك تسمع ليا ونسمع ليك، سمعت لك أنا غير تنشوف فيك واسمع ليا.

في القطاعين، فيما يخص الخدمات الصحية، تنقول هاذ المادة 103: "اتفاقية شراكة لا في الخدمات وفيما يخص الموارد البشرية بين الإدارة وممثلي القطاع الخاص المعني". هاذ الشي راه قانون، أنت تنقول ليا ما كاينش قانون، القانون راه كاين.

ثانيا، احنا تنطبقوا القانون فقط.

ثالثا،.. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

شكرا نشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن إذا سمحتم سننتقل إلى السؤالين الآنيين الموالِيين الموجهين للسيد وزير الاتصال واللذين تجمعهما أيضا وحدة الموضوع.

بخصوص السؤال الأول فهو تنزيل عقد البرنامج الجديد لتأهيل الصحافة المكتوبة، فالكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

**المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السادة المستشارين،**

**السيدات المستشارات،**

السيد الرئيس، سؤالي يتعلق، لقد أعلنت وزارة .. عن إطلاق العمل بمقتضيات عقد برنامج جديد لتأهيل الصحافة المكتوبة خلال الخمسة سنوات المقبلة.

ويروم هذا البرنامج الجديد لتقوية تنافس الصحافة المكتوبة وتوسيع انتشارها والرفع من إنتاجها وذلك في إطار منظومة جديدة لحكامة الدعم العمومي تعتبر معايير الشفافة ومحايدة ومحدودة.

لذا، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي تأخذونها في إطار تنزيل عقد هذا البرنامج الجديد لتأهيل الصحافة المكتوبة؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

آه، السؤال الثاني، أستسمح.

السؤال الآني الموالي وهو حول موضوع تنزيل البرنامج الجديد لتأهيل الصحافة المكتوبة، فليتفضل أحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**السيد الوزير،**

لقد تم الإعلان عن انطلاق العمل بمقتضيات عقد البرنامج الجديد الخاص بتأهيل الصحافة المكتوبة.

لذا نسائلكم: هل هناك ربط حقيقي بين أهداف وشروط الدعم المتضمنة في عقد البرنامج والواقع الذي يعيشه المهنيون، سواء على مستوى أوضاعهم المادية أو المهنية أو الحقوقية أو الاجتماعية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الآن الكلمة للسيد وزير الاتصال للإجابة عن السؤالين المندمجين، تفضل أسيدي.

**السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**أولا أشكر السيد المستشار والسيد المستشار على طرح هذا السؤال.**

دعم الصحافة المكتوبة في بلادنا انطلق في 2005 بمقتضى عقد برنامج انتهى في 2010، عندما تحملت الحكومة المسؤولية انخرطنا في مفاوضات مع الفدرالية المغربية لناشري الصحف، والتي أنوه بالتعاون ديالها في إنجاز هاذ المشروع، وأيضا الأخذ بعين الاعتبار الآراء ديال الفدرالية المغربية

للإعلام اللي كانت أيضا طرف في هاذ التشاور.

ما هو أساسي أننا اليوم نشتغل وفق عقد برنامج جديد، وقع في 2013 مع الفدرالية المغربية لناشري الصحف.

هاذ العقد يقوم على مبادئ:

أولا، المبدأ الأول هو الشفافية، في فرنسا في 2012 عاد خرج المرسوم اللي ولا كيعلن على الدعم اللي كيتعطى للصحف، 200 عنوان في فرنسا حوالي 400 مليون أورو.

في المغرب، 2012 الحكومة اتخذت قرار، في 3 أبريل 2012 ولينا تنشروا القائمة ديال الصحف المستفيدة من الدعم، من 2005 إلى 2012، 75 منبر، كاين المنابر اللي ما مستفداش في السنوات، ولكن المعدل العام كان هو 42 مليون درهم تقريبا.

عقد البرنامج الجديد الذي بدأ تطبيقه من 2015 رفع الدعم عمليا من 42 في 2011 إلى 59 مليون درهم في 2015، بمعنى أن المساهمة مع عقد البرنامج الجديد تقريبا واحد الزيادة ديال في الإجمالي ديال الدعم، يعني انتقلنا من 42 كمعدل إلى 59 اللي هي زيادة ديال حوالي الثلث.

الشيء الثاني، وهو أن الدعم يتم ربطه بأداء التحملات الضريبية والاجتماعية للنهوض بالموارد البشرية، وهذا تطور مهم، ما يمكنش المقاولة الصحفية تاخذ الدعم إلى ما كانتش مخلصة، وفي حالة إلى ما كانتش مخلصة الضرائب والضمان الاجتماعي كنديرو معها إجراءات مسطرية من أجل ضمان أن هذاك الدعم يخلص بالأولوية هاذ المستحقات لفائدة الصحافيين.

الشيء الثالث هو أن الدعم جاء من أجل دعم المقروئية، وهذا إنجاز مهم لأن من الناحية الديمقراطية علاش الدعم ديال الصحف من المال العام؟ من أجل ضمان حق المواطن في الخبر حتى يستطيع أن يمارس حقوق المواطنة.

ولهاذ السبب اعتمدنا كمعايير المعايير التي أصدرتها منظمة الفصل التاسع عشر في 2012- 2013 اللي هي منظمة بريطانية دارت دراسة ومسح لأنظمة الدعم في عدد من الدول الإسكندنافية والأوروبية، أشنو لقات؟ لقات بأن الدعم خاصو يتوجه لضمان الانتشار، المقروئية.

الصحف الوطنية باش نكون معكم دقيق فهاذ السنوات الأخيرة، باستثناء تقريبا صحيفة أو صحيفتين عانت معاناة حقيقية من تراجع المبيعات ديالها، وهذا كان أحد الأسباب اللي أدى بنا باش نرفعو السقف ديال الدعم من 2 مليون ديال الدرهم ل 2.4 مليون ديال الدرهم، علاش؟ لأن الدعم المقروئية، وهذا عنصر أساسي، لأن البعض تيتصور أن العهد ديال الصحافة المكتوبة الورقية انتهى، وهذا غير صحيح، عالميا لم يثبت بما فيه اليابان اللي عندهم أعلى معدل ديال القراءة 600‰، المغرب ما زال ما تجاوزناش حوالي 20‰ ديال الصحافة الورقية.

إذن الإصلاح قام على هاذ التوجهات، زائد التوجه ديال تعزيز التعددية، زائد أن هاذ الدعم يتمنح من لجنة ثنائية ويخضع للافتحاص ديال المفتشية العامة للمالية بطريقة سنوية وهاذشي اللي اتفقنا عليه في العقد البرنامج الجديد، لأن هذا مال عام حتى هو يخضع للافتحاص، وهاذ الشي اتفقنا عليه، أول دعم ديال 2015، هاذ السنة غادي يمشي للافتحاص ديال المفتشية العامة على مستوى الدعم الذي وجه.

المستجد الأخير وهو أنه في قانون الصحافة والنشر هاذ الدعم ما يبقاش مرتبط بالسلطة التقديرية ديال الحكومة أو السلطة التنفيذية، غيولي مرتبط بالقانون محصن بضمانات قانونية، لهذا في مدونة الصحافة اللي صادقت عليها الحكومة في دجنبر، القانون دارت مادة تتوضح الأهداف ديال الدعم، التعددية، حق المواطنة في الخبر، تنمية القراءة، تنمية الموارد البشرية، وأنا هاذ شي تيتنظم بنص تنظيمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الآن الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتعقيب على رد السيد الوزير.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدين الوزيرين،**

**الأخوات والإخوة المستشارين والمستشارات،**

**السيد الوزير،**

لا نشك في الاجتهادات التي جئتم بها تعزيزا للصحافيين وحفاظا على كرامتهم وضمانا لتوسيع شبكة القراءة لدى عامة المواطنين.

صحيح، مشكورين كذلك السيد الوزير، خلال لجنة التعليم وحضرت شخصيا في أهمية هاذ العقد الجديد، غير أننا نلتمس الدعم كذلك والاجتهاد أكثر فيما يخص العناية بالصحافيين، سيما إذا قرأنا أو إذا استنبطنا الوضعية الاجتماعية التي تعيشها جل الكتاب أو المسؤولين عن الجرائد.

اليوم الصحافة الالكترونية غزت، وكدنا أن نقول أن الصحافة المكتوبة ستؤول إلى الزوال، هذا نشك فيه، صحيح، ولكن الدعم لازال جد متواضع، ولا نفرق اليوم ما بين المكتوب وغير المكتوب لأن الآن أصبحت عدة منابر إلكترونية تغطي الحدث، وتترك الصحافة الورقية في مهب الريح.

إذن، اليوم انتظار هاذ الفدرالية لناشر الصحف، الفدرالية المغربية لناشري الصحف، للمزيد من الدعم، أغلب الجرائد أو دور النشر قد أغلقت أبوابها وشردت عدة طبقة عاملة، العديد من العاملين...

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

وفي إطار التعقيب كذلك، الكلمة لأحد أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات التي قدمتم والتي لا نشك في جديتها.

فعلا، نعلم جيدا أن الاتفاق الذي تم بين وزارتكم والفدرالية المغربية لناشري الصحف من جهة، كان الهدف منه هو وضع وسائل كفيلة وآليات لتحديث وتأهيل القطاع وفق مقتضيات هاذ البرنامج.

هاذ العقد الذي يهدف أيضا إلى تطوير حكامة دعم المال العمومي الموجه للصحافة المكتوبة، سواء كانت مقروءة أو رقمية والذي يهدف أيضا إلى دعم تنافسية المقاولات الصحافية وتأهيلها ويساهم أيضا في الرفع من الإنتاجية وتوسيع انتشار الصحف وأيضا من استقلالية الصحافة.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نتساءل على مدى الربط الفعلي لهذا الدعم مع أهداف وشروط الدعم، ونسبة الحياد والشفافية التي اتخذتها وزارتكم لتفعيل هذا العقد في ظل غياب منهجية تشاركية حقيقية وحوار جاد مع الفرقاء الاجتماعيين والممثلين الفعليين لهذه الفئة من الصحفيين.

**السيد الوزير،**

اليوم تتم مناقشة مشروعين في غاية الأهمية تقدمت به حكومتكم وهو مشروع قانون يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين وأيضا مشروع قانون يتعلق بالمجلس الوطني، في الوقت الذي لازال فيه حوار ونقاش حول الوضعية المهنية والمادية للعاملين بقطاع الصحة.

فقد تكلمتم عن تصريحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع كامل الأسف نجد أن هناك فئة عريضة لا يصرح بها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لازالت هناك فئة عريضة من الصحفيين لا يصرح بهم بالضمان الاجتماعي، رغم اقتطاع الاشتراكات من أجورهم.

أيضا تعلمون، السيد الوزير، أن الواقع المعيش المهني للصحافة هو واقع مزري..

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيبين دفعة واحدة.

**السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا، المقاولة الصحفية في بلادنا بالمقارنة مع قطاعات أخرى هي من القطاعات اللي المقاولة الصحفية مقاولة مسؤولة، وهاذ الشي احنا كنلمسوه، كنلمسوه أين؟ في الشهادات اللي كتجي من الإدارة الضريبية ومن الإدارة ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأن كاينة اتفاقية جماعية وما يمكنش يتصرف الدعم إلى ما كانش هاذ الشهادة من الإدارة ديال الضمان الاجتماعي، بالعكس المقاولة الصحفية في بلادنا هاذ الدعم اللي ما كيتجاوزش حدود 5 حتى ل 10% ورغم ذلك كتؤدي.

وهذه مناسبة للتنويه، رغم أي خلاف ولكن هذا جسم مسؤول، انخرط مع الدولة في عقد برنامج وكان من النتائج ديال عقد البرنامج أن ولينا إزاء مقاولات مسؤولة.

ثانيا، هاذ الجسم وافق باش هاذ الشي يوقع التنصيص عليه في مشروع القانون الخاص بالمجلس الوطني للصحافة، واليوم فاش كنا كناقشوه، تم التصديق صفة الناخب عند المقاولة الصحفية تسقط إلا ما كانش في وضعية جبائية سليمة، إلا ما كانش منخرط ومؤدي الواجبات ديالو الاجتماعية، إلا ما كانش ضمانات في حالة ما كانش مؤدي بأنه يؤدي، هاذ الشي راه ماكاينش في قطاعات حكومية أخرى.

الدعم الاجتماعي للعاملين في الموارد البشرية قررنا هذا العام، وكانت هذه مناسبة والسيد وزير الاقتصاد والمالية إلى جانبي كان الدعم ديال وزارة المالية، وانخرطنا فيه.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير، شكرا.**

الآن ننتقل إلى السؤال الآني الثالث الموجه كذلك إلى السيد الوزير حول الصحافة الإلكترونية، فالكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السيد الوزير،**

فيما يخص الصحافة الإلكترونية، كدنا أن نتيه في الأخبار نظرا لعدم ضبط هذه الوسيلة من الإعلام، فماذا أعددتم في الموضوع؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا، هذا واحد من النجاحات ديال هاذ التجربة الحكومية، 2012 كان لقاء بالتشاور وبالمشاركة ديال الهيئات المهنية، وهذه مناسبة أيضا للتنويه بها، لأن لولا الدعم ديالها ما كناش ننجحو فهاذ الشي.

بدا بالاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية، اليوم أزيد من 200 موقع إلكتروني إخباري مسجل لدى القضاء، أشنو كيعني هذا؟ كيعني المسؤولية.

ثانيا، تم إدراج الصحافة الإلكترونية ضمن منظومة الدعم، وبدا هاذ الدعم

فشهر دجنبر الدفعة الأولى، كانت بعض الصعوبات ولكن انخرطت المقاولات الصحافية، والآن مكناهم من قرارات باش يطعنوا فيها باش نوسعوا دائرة الاستفادة، هاذ الدعم لاش؟ من أجل النهوض بالموارد البشرية للعاملين في الصحافة الرقمية.

ثالثا، تم اعتماد مقتضيات قانونية تستجيب لحاجيات الصحافة الرقمية في مدونة الصحافة والنشر، وهذا إنجاز، الآن بالأمس صدرت قرارات ديال رخص التصوير لفائدة الصحافة الرقمية، وعدد من المطالب اللي كانت ديال عدم إدراجهم ضمن الناس اللي كيلجأوا ل(HACA[2]) أو ل(L'ANRT[3]) تمت أيضا الاستجابة لهم، علاش؟ لأن الصحافة الرقمية إحدى منارات الحرية فبلادنا، مما يقتضي الاستثمار الإيجابي فيها، مما يقتضي تعزيز آليات التنظيم الذاتي من أجل الارتقاء باحترام أخلاقيات المهنة في إطارها.

هذه ثلاثة ديال الإنجازات كبرى، بالإضافة للإنجاز المرتبط بالتكوين وبكونهم جزء من المنظومة ديال الدعم الاجتماعي، لأن حاليا أزيد من 100 صحفي فالصحافة الرقمية عندو بطاقة الصحافة، وهما مؤهلين للاستفادة من الدعم اللي توقع مع جمعية الأعمال الاجتماعية للصحافة المكتوبة، 6 داليون دالدرهم سنويا، دعم اللي فيه تغطية صحية، فيه في حالة الوفاة، فيه نقل، فيه الأمور اللي مرتبطة بضمان الكرامة للصحفيين.

هاذ الإجراءات، الدعم، التكوين، الاعتراف القانوني، الضمانات دالممارسة، الدعم كمقاولات، غادي يمكن بلادنا من الارتقاء بقطاع الصحافة الرقمية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق للرد على التعقيب.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

السيد الوزير، كنظن أننا لا نشك في الاجتهادات التي جاءت لفائدة هذه الشريحة، ولتشجيع الصحافة الالكترونية.

غير أننا نأسف، وكما يقول الشاعر: "لكل شيء إذا ما تم نقصان".

فاليوم نسمع ونتابع أخبار زائفة، أخبار كاذبة، تارة تمس الوحدة الترابية، لأن الصحافي الذي تولى السبق في الخبر لم يتأكد، وأصبحت التضاربات في الأفكار والمعاني تختلف حتى كدنا، أقولها، أن نتيه مع الخبر، أن نعزي الحي ونبارك في الميت، هذا شيء غير مقبول.

فرغم الاجتهادات، رغم الامتيازات كلها واجبة لأنهم مواطنون، نحن ننحني بتقدير أمام الأقلام والأدمغة المعقولة والمضبوطة، غير أن الوزارة عليها أن تضبط الأمر للحد من التيهان ومن التشويش.

لا معنى بأن وفد زار قُطر شقيق وتأتي صحافة نعتبرها مرموقة في ميدان الإعلام الإلكتروني تقول أشياء لا أساس لها من الصحة، استغلتها الخصوم، خصوم وحدتنا الترابية وأصبحت تمزق في هذه الوحدة التي نعتبرها قدسية.

أين هي المراقبة اليوم؟ صحيح، هاك، ولكن أين المحاسبة؟ فيجب الضرب بيد قوية على كل المتلاعبين ليكون عبرة لإعطاء قدسية ولإعطاء الأهمية لليد المجتهدة والعقل الذي يجتهد ويبدع.

لا معنى بأن نوفر لهؤلاء الأقلام والعقول أشياء ثمينة وهم في الأخير لا يستحقونها، مع احترامي الكبير للصحافة الإلكترونية المجدة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار، شكرا أسيدي شكرا.**

إذن، الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

**السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أولا، نشاطركم وعندما نلاحظ وجود تجاوزات تهم القضية الوطنية أو المؤسسات نقوم بالتواصل مع تلك المنابر.

ثانيا، هنالك القضاء، لأنه في السابق كانت تتوقع تجاوزات في الحياة الخاصة ديال الناس، عدم احترام أخلاقيات المهنة، ولكن لا نعرف من المسؤول؟

اليوم مع النظام ديال الاعتراف القانوني الوزارة كل مارس كتصدر القائمة ديال الصحف والمسؤولين عليها والعناوين ديالها، وهذا هو اللي تحدثت عليه ديال ترتيب المسؤوليات.

ثالثا، تنصدرو كل يوليوز القائمة ديال الصحافيين اللي كيشتغلوا في كل المنابر، بما فيها الصحافة الرقمية، هاذ الشي ما كانش شحال هاذي، راه في 2012 كان صفر اعتراف قانوني بالصحافة الرقمية، ما كانش عندنا مواقع إلكترونية معترف بها قانونيا، فكتوقع تجاوزات ما كنعرفو حتى مع من نهضرو من ناحية المسؤولية.

اليوم كاين وضع جيد كل شي غادي كيتطور.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

وبالمناسبة نتقدم لكم بالشكر الجزيل على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

والآن إذا سمحتم سننتقل إلى الأسئلة الآنية وعددها 3 والموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالتجارة الخارجية والتي تجمعها كذلك وحدة الموضوع.

وسنتطرق إلى السؤال الآني الأول وموضوعه وضعية المصدرين، وقد تم وضعه من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد أعضاء

[2] **H**aute **A**utorité de la **C**ommunication **A**udiovisuelle
[3] **A**gence **N**ationale de **R**églementation des **T**élécommunications

الفريق المحترم لطرح السؤال.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة والسادة الوزراء،**

**إخواني المستشارين،**

السيد الوزير المحترم، إن قطاع التجارة الخارجية أصبح يعرف دينامية جديدة انتشلته من وضعية الركود الذي عاشه منذ سنين، بعد تعيينكم وزيرا وصيا على القطاع، فهذه نقطة لابد من الإشادة بها قبل أن أطرح عليكم هذا السؤال المرتبط بوضعية المصدرين المغاربة.

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تقومون بها لمصاحبة المصدرين المغاربة ومساعدة المقاولة الوطنية على تحقيق المنافسة؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن في إطار التعقيب للسيد الوزير، أستسمح، كاين أسئلة آنية.

سننتقل إلى السؤال الآني الثاني وموضوعه تنمية العرض التصديري للمغرب، فالكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

**المستشار السيد يوسف محيي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

الجميع يعلم أن المغرب كباقي بلدان العالم تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية نظرا لمجموعة من العوامل أهمها، ضعف الطلب الخارجي الموجه للمغرب.

السيد الوزير:

ما هي خطة الحكومة للانفتاح على أسواق جديدة؟

ما هي كذلك التدابير المتخذة لتنمية العرض التصديري وعقلنة الواردات، حتى لا يتعمق العجز التجاري المغربي؟

ما هي، السيد الوزير، التدابير لدعم الاستثمار والتسريع في تنفيذ برامج دعم الصادرات وتعزيز القدرات التصديرية للمقاولة المغربية، وكذا عصرنة الإطار القانوني للتجارة الخارجية؟

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

أما السؤال الثالث والمقدم من طرف الفريق الحركي حول موضوع تنافسية الصادرات المغربية، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يعرف الميزان التجاري عجزا تفاقم خلال السنوات الأخيرة بسبب اعتماده على الاستيراد بشكل كبير.

وقد سبق لكم، السيد الوزير، أن أعلنتم عن برنامج يقوم على تشجيع الصادرات المغربية وعقلنة الواردات وذلك بوضع إستراتيجية وطنية واضحة المعالم تهم التجارة الخارجية والحكامة.

وعليه نسائلكم السيد الوزير:

ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع الصادرات المغربية؟

وما هي رؤية الحكومة للانفتاح على الأسواق الإفريقية في إطار تعاون جنوب- جنوب بدل الاعتماد على الأسواق التقليدية؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

وإلى سمحتوا الآن سأعطي الكلمة للسيد الوزير للرد على الأسئلة الثلاثة والمتعلقة بالصادرات المغربية، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيدة والسادة الوزراء المحترمين،**

أود بداية أن أتوجه بالشكر الجزيل للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال الهام والمتعلق بموضوع وإشكاليات الصادرات.

هي مناسبة أريد من خلالها أن أؤكد على أن الصادرات المغربية تعاني من بعض المشاكل البنيوية، والمتمثلة أساسا في ضعف العرض التصديري المغربي وقلة تنويعه، وتعاني كذلك من المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية التقليدية.

ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات وجب التذكير على أن جل المخططات والإستراتيجيات اللي وضعتها الحكومة ومن خلالها كذلك الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، أولت أهمية خاصة لتنمية وتطوير قطاع الصادرات بهدف تقوية الآليات الموجهة لدعم التصدير ومواكبة المقاولات المصدرة لمساعدتها على تذليل الصعوبات التي تواجهها وكذا الرفع من تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بإعداد وتنزيل مخطط وطني لتنمية المبادلات التجارية للفترة الممتدة من 2014 ل 2016،

والذي يضع من بين أولوياته تثمين وتطوير وإنعاش الصادرات، والذي يعد مدخلا أساسيا لمعالجة الميزان التجاري الوطني.

وقد ساهم تنفيذ هذا المخطط بالإضافة إلى مخططات أخرى في تحسن ملموس في الميزان التجاري للسلع والخدمات لسنة 2015، حيث تراجع عجز الميزان التجاري بحوالي 40 مليار درهم أي بنسبة تقدر ب 37% مقارنة مع نفس الفترة السنة الماضية.

كما سجل رصيد المغرب من احتياطي العملة الصعبة ما يفوق 6 أشهر ونصف بزيادة تقدر ب 25%، والسيد وزير المالية تيأكد لي أنه 7 أشهر، إذن هذا كذلك مؤشر إيجابي جدا.

وبالنسبة لمعدل تغطية الواردات بالصادرات من سلع وخدمات، فقد بلغ نهاية سنة 2015 تقريبا 82%، هو أحسن معدل مسجل خلال العشر سنوات الأخيرة، من سنة 2004 على ما أظن 2005، ما شفنا هاذ الأرقام.

وتسعى الوزارة كذلك لخلق توازن بين الصادرات والواردات من خلال العديد من التدابير التي تهم بالأساس تعزيز إطار المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب وكل أشكال الغش وتعزيز مراقبة مطابقة المواد المستوردة للمعايير التقنية والصحية والبيئية، وكذلك تعزيز آليات الحماية التجارية.

وتولي الوزارة من جهة أخرى أهمية بالغة لتحسين مواكبة المقاولات المصدرة، بما فيها حتى المقاولات المبتدئة من خلال تطوير آليات الدعم.

في هذا الصدد تواصل الوزارة تفعيل مجموعة من البرامج الداعمة نذكر منها:

- برامج عقود تنمية التصدير؛
- برامج الافتحاص في مجال التصدير؛
- برامج مجموعة التصدير؛
- وبرامج تدويل المعارض القطاعية المتخصصة.

كما تعمل الوزارة حاليا على إعداد برامج أخرى لدعم المقاولة المصدرة والرفع من تنافسيتها في الأسواق الخارجية كبرنامج المصدر المبتـــدئ (les primo-exportateurs) وبرنامج تدويل المقاولات المغربية عبر دعمها لإنشاء شبكة التسويق الدولية في بعض الأسواق بطبيعة الحال الواعدة، وسيتم تجميع كل هذه البرامج في إطار برنامج شامل ومندمج (contrat intégré) يضمن التنسيق ويوفر ولوج مبسط لمختلف برامج دعم الصادرات.

بالإضافة إلى ذلك تمت مضاعفة الجهود من أجل تنويع العرض التصديري عبر المخططات القطاعية وتعزيز الأنشطة الترويجية بالخارج، مما مكن من تحسين تواجد المنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية.

وفي هذا الإطار تمت مواصلة البرنامج الثلاثي 2014- 2016 الذي يشرف على إنجازه المركز المغربي لإنعاش الصادرات (Maroc Export)، حيث يسعى هذا المخطط إلى مواكبة 200 مقاولة جديدة على الأقل سنويا.

وقد عرفت سنة 2015 تنظيم حوالي 140 نشاط ترويجي لفائدة 20 قطاع مصدر، عبر تنظيم قوافل للشراكة ومخططات تواصلية لتعزيز وترويج صورة العرض المغربي في الأسواق المستهدفة وذلك من خلال المعارض الدولية المتخصصة، اللقاءات الثنائية، أعمال مقابل أعمال، زيارة الزبناء الكبار للمغرب، والحملات الإعلامية الترويجية.

وبفضل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة، المركز المغربي لإنعاش الصادرات من جهة، والمقاولات المصدرة من جهة ثانية، تم تسجيل تنوع ملموس في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال استهداف 40 سوق دولي.

وقد خصصت الوزارة أهمية بالغة للأسواق الواعدة بالنسبة للعرض التصديري المغربي، خاصة في بعض الدول بإفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلدان الخليج، حيث استأثرت دول إفريقيا جنوب الصحراء والدول الأسيوية بما يقدر ب40% من الأنشطة الترويجية بالخارج خلال سنة 2015، عوض 18% سنة 2013.

بالرغم من تراجع حصة دول الاتحاد الأوروبي من مجموع الأنشطة الترويجية المنظمة خلال سنة 2015 يظل هذا الشريك الاستراتيجي الوجهة الأولى للنشاط الترويجي للعرض التصديري المغربي عبر العالم، وذلك راجع لكون أكبر المعارض والتظاهرات المتخصصة عالميا تنظم في دول هذا الاتحاد.

وستعمل الوزارة كذلك من خلال برنامج الأسواق الافتراضية على تطوير صادرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للإجراءات والتدابير المتخذة لعصرنة الإطار القانوني، فقط أخبركم بأن المشروع إن شاء الله سيحال على مجلسكم الموقر الأسابيع المقبلة، قبل قليل صادقنا عليه داخل اللجنة بمجلس النواب وذلك بالإجماع.

وأخيرا، الوزارة هي بصدد إعداد رؤية مستقبلية لتطوير التجارة الخارجية، هذا القطاع في أفق 2025 ستمكن هذه الإستراتيجية من إعداد مرجعية متكاملة ومندمجة من شأنها أن تعزز المكتسبات المحققة في إطار المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

والآن سنستمع تباعا إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، وسنبدأ بإعطاء الكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

نشكركم السيد الوزير على جوابكم المهم، ونثمن النتائج التي حققتموها لصالح هذا القطاع.

كما نعلم جيدا أنكم واكبتم المصدرين من خلال قافلة التصدير ووقفتم على مختلف المشاكل التي تعانيها المقاولة المصدرة عبر مختلف جهات المملكة، واستجبتم بشكل فوري من خلال تبسيط مساطر التجارة الخارجية التي نعتبرها أهم الأوراش التي اعتمد عليها المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، الشيء الذي أدى وبالملموس إلى تنمية وتطوير وإنعاش الصادرات المغربية.

هذا النجاح الملحوظ عبرت عنه النتائج المحققة من خلال المعطيات الصادرة الأسبوع الماضي فقط عن مكتب الصرف، التي أكدت أن العجز التجاري تراجع ولأول مرة خلال العشرية الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى حدود عتبة 59% مقابل 51 كانت سنة 2014، و50% سنة 2010، إذ تعتبر أعلى نسبة عرفتها هذه التغطية.

ورغم ذلك، السيد الوزير، فآمال المصدرين المستمرة وتقلبات السوق تجعل منا نطالبكم بالمزيد من الإبداع والابتكار والمواكبة لترقى مقاولتنا المصدرة للمستوى الذي نطمح إليه جميعا، اعتبارا بأن التواصل هو أقوى مفتاح للتبادل التجاري القوي وكذلك الجودة، خاصة وأن علمنا أن الشركات المغربية التي صدرت البرتقال إلى روسيا عرفت بعض المشاكل فيما يتعلق برفض بعض الكميات، وانتقلت المعركة حسب ما يبدو من سياق المعركة التجارية مع الاتحاد الأوروبي إلى روسيا، فأين يكمن الخلل، السيد الوزير؟ هل في الجودة أو في التواصل؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

إذن وفي نفس السياق سنعطي الكلمة الآن للمتدخل الموالي في إطار التعقيب دائما وهو فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليتفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا.

**المستشار السيد يوسف محيي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

السيد الوزير، نحن ننوه بعمل الوزارة، حقيقة هو عمل جدي والأرقام تتكلم، وننوه كذلك بالشراكة المثالية التي تربطهم شخصيا وتربط وزارتكم مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

قلتم، السيد الوزير، أن الإشكال الأول هو تنويع العرض التصديري، فعلا، ولكن لم نستمع ما هي إجراءاته المتخذة يعني لتنويع هاذ العرض، يعني، العرض خاصة لمعالجة هاذ العرض، تنويع هاذ العرض ما هي التدابير المتخذة؟

نظن كذلك، السيد الوزير، أنه يجب تحسين قدراتنا في الإنتاج الصناعي، لأنها تعوق المصدرين وتعوق الاستجابة لهذه الطلبات.

وفي هاذ الإطار ندعو للقيام بوقفة لتقييم سياسة التسريع الصناعي في شقها المتعلق بالتصدير، حتى نتمكن من تقويم ما إعوج منه بما يحفظ سياسة توازن الميزان التجاري.

هناك، السيد الوزير، إشكالية المقاربة، مقاربة التجارة التجارية بالنسبة للأسواق الواعدة، ومنها السوق الإفريقية على سبيل المثال، وهي سياسة ملكية كما تعلمون.

احنا نرى، السيد الوزير، أن تعدد الفاعلين في هذا الإطار أعني (l'OCE[4], l'AMDL[5], Maroc Export) يثقل من وتيرة العمل ويحد من نجاعته ومن فعاليته.

ونعتقد أنه يجب ضمان الانسجام والتجانس بين السياسات الحكومية، فعلا هناك إجراءات كثيرة وكلنها مبلقنة.

وهذا ما يجلعنا، السيد الوزير، نتساءل هل لديكم خريطة أو إستراتيجية منسجمة؟ ولكن احنا كنهتم بالانسجام لتمكين القطاع الخاص من ولوج هذه الأسواق بسلاسة.

ولكن أظن، واحنا سمعنا الجواب ديالكم أن الإستراتيجية التي أنتم بصدد إعدادها ستمكننا من هذا النجاح، ونطلب منكم إشراكنا كما تعملون بهذا منذ مدة.

هل لكم، السيد الوزير، كذلك فكرة عن إستراتيجية لإدامة هذه الاستثمارات وتطويرها؟

ألا نحتاج، السيد الوزير، إلى آليات يقظة إستراتيجية لرصد وتتبع هذه الأسواق؟

وكذلك في سلسلة اللوجيستيك يلعب النقل الطرقي الدولي دورا محوريا في صادراتنا، وهذا القطاع لم يستفد من هذه التحفيزات التي استفادت منها القطاعات المصدرة الأخرى، مما يفسر جنينية الأسطول المغربي، وهاذ يدفع بنا للتوجه إلى الأساطيل الأجنبية، وهذا مشكل اقتصادي وسيادي، السيد الوزير.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

والكلمة الآن إلى أحد أعضاء الفريق الحركي للتعقيب، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد أحمد شد:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير.**

[4] **O**ffice de **C**ommercialisation et d'**E**xportation

[5] **A**gence **M**arocaine de **D**éveloppement de la Compétitivité **L**ogistique

بطبيعة الحال لعل العجز الحاصل في الميزان التجاري راجع بالأساس إلى انخفاض الضرائب الجمركية بمقتضى اتفاقية التبادل الحر التجاري اللي وقعها المغرب، مثلا تنعرفوا أن المغرب ما استفدش منها بواحد الكمية اللي كان المغرب كيتصورها، مقابل أن المغرب ما استافدش في نفس الوقت من هاذ التبادل الحر فيما يخص الصادرات للأسواق الخارجية.

وفي نفس الوقت تنلاحظو، السيد الوزير، واش فعلا أننا كاين هاذ المنظومة ولا هاذ البرنامج الجديد، حاول يركز ولا يدير تشخيص على الأشياء اللي تقدموا بها الإخوان ومدى صحة الصادرات ديالنا للأسواق الخارجية والتقليدية.

وفي نفس الوقت، السيد الوزير، واش فعلا أننا عندنا واحد الإستراتيجية جديدة على أساس أننا نغيرو من السياسة ديالنا ونحاولو ونتوجهو للأسواق الغير التقليدية، مثلا الجنوب- الجنوب والأسواق أخرى اللي فعلا أنها أسواق واعدة.

**السيد الوزير،**

تنعرفو بأن الصادرات ديالنا عندها مجموعة ديال المشاكل اللي خاص فعلا تشخيص حقيقي، على أساس أن المصاحبة والمواكبة وفعلا أننا والتكوين، وربما حتى بعض المرات أننا خاصنا نقدمو بعض التنازلات وبعض الدعم باش يمكن أننا التجارة ديالنا والصناعة ديالنا تكون في المستوى ديال المنافسة.

كاين بعض النماذج اللي ربما تنلقاو بعض الدول أقل منا على مستوى عدد السكان وعلى مستوى التكوين، وتنلقاو بأن تتغزو بعض الأسواق أكثر من الصادرات المغربية.

في نفس الوقت، السيد الوزير، واش فعلا أننا لاحظنا وسمعنا بأن كاينة واحد اللجنة ديال تقصي الحقائق فيما يخص النتائج ديال اللجنة اللي تكونت من مجلس المستشارين حول الصندوق ديال التصدير والتسويق؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى له من الوقت، فليتفضل مشكورا.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا للسادة المستشارين المحترمين على تعقيباتهم.**

بغيت فقط ندقق واحد الرقم تفضل به السيد رئيس الفريق، صحيح أن تكلمت على واحد الرقم ديال 82% بالنسبة للتغطية وكيهم السلع والخدمات، الرقم اللي تفضلتو به السيد الرئيس هو 58.5% يهم فقط السلع.

صادرات الحوامض إلى السوق الروسي أصبحت من الماضي، انتهى هذا الموضوع.

الحمد لله اليوم المغرب كيصدر، المصدرين كيصدروا ما كاينش إشكال.

تنويع العرض التصديري كان من الأهداف الرئيسية والأساسية لقافلات التصدير أو اللقاءات الجهوية للتصدير، وبالفعل اليوم كنتوفرو على عرض تصديري على مستوى كل الجهات.

تحسين قدراتنا على الإنتاج والتصنيع وربطه بالمخطط التسريع الصناعي، أكيد اليوم كل هاذوك المنظومات الصناعية (les écosystèmes) اليوم كاين وحد الجزء فهاذ المنظومة يهم عملية التسويق.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، وبالمناسبة نتقدم لكم كذلك بالشكر الجزيل على المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول إسناد المسؤولية في الوظيفة العمومية، والكلمة لأحد السيدات أو السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال المقدم من طرفه.

**المستشار السيد عبد الحق حيسان:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدة والسادة الوزراء.**

**السادة المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمات.**

يشكل إصلاح مباريات الانتقاء للتعيين في مناصب المسؤولية والمناصب العليا بالوظيفة العمومية ورشا استراتيجيا لدى منظمتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ونراهن على هذا الإصلاح لتحقيق أهداف أساسية منها:

أولا، تطوير الكفاءات ومهارات الأطر العاملة بالوظيفة العمومية وتطوير مسارها الإداري؛

ثانيا، الرقي بأداء المرافق العمومية وتجويد خدماتها؛

ثالثا، الاستجابة لانتظارات المرتفقين وباقي الشركاء الوطنيين والدوليين.

ولطالما ناضلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل القطيعة مع التعيين المباشر، وما كان يكرسه من زبونية ومحسوبية وولاءات للأشخاص والهيئات مما أثر سلبا على السير العادي للمرفق العمومي.

فمن أجل تكريس مبادئ الدستور المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص، تم اعتماد مباريات الإنتقاء للتعيين في المسؤولية والمناصب العليا بالوظيفة العمومية، غير أن الواقع والتجربة أبانت عن وجود اختلالات بالجملة تشوب

نظام الانتقاء.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير العملية التي ستعتمدها وزارتكم من أجل التطبيق السليم للقانون والقطع مع الممارسات الحالية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد المستشار.**

الآن، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد مبديع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد المستشار المحترم،**

أولا، ليست هناك أي مباريات لولوج المناصب العليا أو مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية، بل الولوج إلى هذه المناصب هو مؤطر بقانون يوضح مستويين من التعيين.

أولا، المستوى الأول يتعلق بالمناصب العليا، وتهم فيها نوعين كذلك، فيها المناصب التي يتم التعين فيها في المجلس الوزاري، والمناصب التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة، كالكتاب العامون، ومديرو الإدارات المركزية.

والقانون التنظيمي الذي يؤطر هذا المقتضى، حدد المبادئ التي يتعين مراعاتها في التعيين في هذه المناصب وهي المساواة، تكافؤ الفرص، الشفافية والاستحقاق.

المساواة من خلال فتح باب الترشيح أمام جميع المغاربة المستوفين للشروط المطلوبة.

والشفافية بواسطة الإعلان عن فتح باب الترشيح، بنشره على بوابة التشغيل العمومي، والاستحقاق عبر إحداث لجنة تتكون من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص، والكفاءة من خلال اشتراط توفر المترشحات والمترشحين على مستوى عالي من التعليم.

الملاحظ حقيقة، أن هذه المنظومة التي جاءت لتقطع مع ما كان من قبل، وتسدي الديمقراطية لولوج هذه المناصب حسب المقاييس التي تم سردها.

إلا أنه بعد تقييم قمنا به الآن، تبين على أن هذا القانون يمكن تحسينه وتجويده وتعديله ليتلاءم مع المستجدات وليراعي هذه الاختلالات، ربما التي تم التطرق لها من طرف السيد المستشار المحترم، خصوصا توحيد شروط الترشيح للمناصب العليا بين مختلف القطاعات الوزارية.

فهناك منصب مدير مركزي في وزارة الصحة لا يتطابق مع منصب مدير مركزي في وزارة المالية، إلى آخره، وإعادة النظر كذلك في لجنة الترشيحات.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

إذن، الآن الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة ثريا لحرش:**

**شكرا السيد الوزير.**

فنحن كلكونفدرالية، نعرف على أن هناك قوانين، وهناك مرسوم، كما أشرتم.

لكن، المشكل الحقيقي اللي كاين، السيد الوزير، هو في اللجان المكلفة بالانتقاء، فهناك انعدم الثقة فهاذ اللجان، نظرا لأن الناس كتعرف مسبقا أن المناصب غادي تعطى لواحد السيد، وبأن الانتقاء كيتم بطريقة على المقاس، هاذي من بين الأشياء اللي كاينة.

من بين الأشياء كذلك اللي كنلاحظوها، التوقيت ديال الإعلان عن المباريات، بعض المرات في العطل، هناك كذلك مجموعة ديال الأشياء اللي كتشوب هاذ اللجان اللي كتكلف بالانتقاء.

هناك كذلك، السيد الوزير، مجموعة ديال المناصب شاغرة، وما درتوش، وما اعلنتوش فيها على مباراة، وما درتوش لجان، مثلا في وزارة المالية هناك منصب ديال الكاتب العام، المفتش العام، مدير أملاك الدولة، وكذلك بالنسبة لوزارتكم، لحد الآن ما زال السيد مدير تحديث الإدارة يمارس مهام الكاتب العام بالنيابة رغم تجاوز المدة المحددة في المرسوم والقانون التنظيمي اللي هي ثلاثة أشهر.

هناك كذلك مجموعة ديال التكليفات التي تطول وتبقى مفتوحة مثل في وزارة التربية والتعليم، هناك مناصب شاغرة في مجموعة ديال الوزارات.

السيد الوزير، الملاحظ هو أنها هاذ رجعنا إلى المحسوبية والزبونية، وهذا كيخلي استياء لدى الموظفين وأطر الدولة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا، شكرا.**

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا كان هناك تعقيب، تفضل.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

إلى كان بعض الاختلالات ولا بعض الملاحظات ولا بعض الاقتراحات، من أجل تحسين هذه الآلية، ونرجعوها أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية، مرحبا السيدة المستشارة.

بالنسبة للمناصب الشاغرة بالنسبة للوظيفة العمومية، فعلا، كاين هاذ القضية هاذي، ولكن، الترشيحات تقدمت لرئاسة الحكومة وغادي يبت فيها في أقرب الآجال.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الآن الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال الآني الثاني، حول موضوع مسطرة التوظيف بالتعاقد، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد الحسن سليغوة:**

**السيد الرئيس،**

**السيدة والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**السيد الوزير،**

أصبح العديد من المواطنين يتساءلون عن مسطرة التوظيف في المستقبل، خصوصا وأن هناك العديد من التصريحات التي تتجه نحو التوظيف حسب الخصاص عن طريق التعاقد.

وتنويرا للرأي العام الوطني نسائلكم، السيد الوزير، عن المساطر التي ستتبعها الوزارة مستقبلا من أجل التوظيف بالتعاقد؟

وهل تفكر الحكومة في وضع الآليات الكفيلة لرفع مردودية الموظفين الحاليين وتحفيزهم؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

نبغي نوضح ونؤكد أن هناك تفكير وهناك إعداد مشروع مرسوم للتوظيف بالتعاقد، لكن هذا التعاقد لن يحل محل التوظيف النظامي، سيكون موازيا ومكملا لما هو عليه الحال الآن، وسيأتي لخلق دينامية جديدة في الإدارة العمومية وسيخلق فرص للشغل إضافية لطالبي التوظيف، وسيسد خصاص عبرت عنه عدة قطاعات.

وحقيقة، هناك هذا الأمر الذي ينقسم إلى قسمين، التعاقد على مستوى الخبراء والتعاقد على مستوى المناصب التنظيمية، يعني، هذا المشروع يحدد 12 منصب للخبراء من أجل موضوع محدد وفترة محددة.

وبالنسبة للتعاقد في المناصب النظامية فهو مفتوح لكل الوظائف من الصغيرة حتى المستوى العالي، ونريد بهذا الأمر خلق دينامية جديدة تحفيزية قوية وتوسيع الوعاء لخلق مناصب الشغل.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

وكذلك لا يسعنا إلا أن نتقدم لكم بالشكر الجزيل على هذه المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

والآن إذا سمحتم، باقي اسمح لي تفضل، باقي عندكم الوقت للتعقيب، أستسمح السيد الرئيس، الكلمة لكم.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

**شكرا السيد الرئيس.**

على أي ما فيها حتى باس، عادي جدا.

فالسيد الوزير، هاذي من المعاناة ديال المستشار البرلماني، السيد الرئيس، هاذي من المعاناة دائما، الله يكون في العون ديال الجميع راه تنقيلو خدامين ونباتو خدامين، وهذا هو القدر ديالنا، ما علينا إلا أن نكافح في خدمة الوطن، وهذا شيء مقبول، السيد الرئيس.

السيد الوزير، أعود إلى التوظيف بالتعاقد.

أرجوكم، السيد الوزير، الفريق الاستقلالي أراد بهذا السؤال رفع اللبس، وبغيناكم اليوم تقولوا للمغاربة راه ما كاينش التوظيف بالتعاقد، راه التوظيف غيبقى توظيف والتعاقد غادي يكون لفئة معينة، لأننا اليوم قواو قوة الأسماء وقوة الأخبار الزائفة وهناك من يغتنم الفرصة لخلق الفتنة وسط المجتمع.

إذن احنا مقصود أننا نأكدوا اليوم أن التوظيف غادي يبقى كيف ما كان، اللهم إلى كان شي توظيف بالتعاقد للخبراء أو ذوي تخصصات خاصة، فالوزارة ربحا أيضا وامتصاصا للبطالة فخبذت هذا النوع من التعاقد.

أرجوكم، السيد الوزير، راه المغاربة ما بقاوش يستحملوا اليوم يسمعوا أخبار واحد أخرى غير العادي، وما نفتحوش المجال بالسكات ديالنا لمن يريد سوء باستقرار هذا الوطن الحبيب.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الرئيس.**

والآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليتفضل مشكورا.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

شكرا السيد المستشار اللي اعطيتينا هاذ الفرصة باش نوضح هاذ القضية هاذي.

الحكومة كتفكر الآن وكتعد مشروع مرسوم للتوظيف بالتعاقد على مستويين، مستوى الخبراء ومستوى المناصب النظامية، ولكن كمكمل،

كمرادف، كموازي للتوظيف النظامي المعتاد ولن يحل محله، فهو مكمل وموازي وسيوسع إمكانية خلق مناصب شغل أخرى، وسيؤهل هؤلاء المتعاقدون للدخول ولولوج الوظيفة العمومية عبر المباراة.

جات هاذ القضية باش نوفروا مناصب شغل جديدة باش نلبيو طلبات ديال بعض القطاعات في بعض الخصاص المعبر عنها، وربما نقول أن المتعاقدون سيخلقون دينامية وستكون عندهم مردودية أكثر، لأنها ستكون يعني تمديد التعاقد أو العقدة سيكون حسب الإنتاجية والمردودية.

وفي الأخير، أؤكد مرة أخرى أن هذا المشروع ليس له أن يحل محل التوظيف الحالي، سيكون مكملا وموازيا للتوظيفات الحالية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

**وشكرا كذلك على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.**

وإلى اسمحتو سننتقل للأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وعددها ثلاثة، وأولها حول ارتفاع حجم الدين الخارجي العمومي، وقد تم تقديمه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

**المستشار السيد عادل البراكات:**

**السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات المحترمين،**

**السيد الوزير المحترم،**

أفادت نشرة إحصائية صادرة عن مديرية الخزينة والمالية الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، بأن حجم الدين الخارجي العمومي بالمغرب بلغ 291.7 مليار درهم متم شهر يونيو 2015، مقابل 270.1 مليار درهم نهاية 2014، مسجلا بذلك ارتفاعا بما يناهز 4.99%، أي ما يزيد عن 13.6 مليار درهم.

من هذا المنطلق نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب تمادي الحكومة في سياسة الاقتراض؟

ولماذا لم تقم الحكومة بالتدابير الكفيلة لتفادي التوجه إلى الاقتراض بهذا المستوى؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد الرئيس المحترم.**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

ملي كنهضرو على المديونية خاصنا نفرقو لأن هناك عدة أصناف من الدين، كاين الدين دالخزينة (la dette de trésor)، اللي فيه دين داخلي ودين خارجي، كاين دين ديال الإدارات العمومية الموحد، وكاين الدين العمومي الموحد.

دابا السؤال ديالكم يتعلق بالدين الخارجي اللي فيه الدين ديال الخزينة وفيه الدين ديال المؤسسات العمومية، طبعا الدين مرتبط أساسا بالعجز، كلما ارتفع العجز ديال الميزانية ارتفع الدين.

نبقاو في الدين الخارجي، الدين الخارجي ديال الخزينة بين 2014 و2015 آخر ديسمبر 2014 وآخر ديسمبر 2015، انخفض الدين الخارجي للخزينة، كان في 2014 عفوا كان في 2014، 141.1 مليار درهم، انخفض إلى 140 مليار، انخفاض طفيف.

الدين الخارجي دالمؤسسات العمومية ارتفع من 137 مليار إلى 157 مليار، يعني 20 مليار إضافية، منين جات هاذ 20 مليار إضافية ديال المؤسسات العمومية؟ على رأسها المكتب الشريف للفوسفاط 12 مليار، لأن أصدر سندات في السوق الدولية لمواكبة استثماراته، 2.5 مليار ديال قطاع النقل ديال السكة الحديدية ديال طبعا الخط السككي فائق السرعة، وحوالي مليار درهم ديال (L'O.N.E.E[6]) فيما يتعلق بقطاع الماء والكهرباء، والباقي (ADM[7])، إلى آخره.

يبقى هاذ 20 دالمليار دالمؤسسات العمومية ديال الدين الخارجي كتنجي لمواكبة كل الاستثمارات اللي تقوم بها المؤسسات العمومية، طبعا، هذا يخص لتتبع باش نشوفو واش هاذ المؤسسات العمومية عندهم القابلية والقدرة على الاسترداد، خصوصا أن راه اللي كيسلفونا راه حتى هما كيديرو نفس العمل، راه ما يسلفك حتى تيعرف بأنك قاد أنك تخلص.

ولهذا باش نعاود نختصر، الدين الخارجي للخزينة انخفض ولأول مرة منذ سنوات، انخفاض طفيف، الدين الخارجي دالمؤسسات العمومية ارتفع لمواكبة كل الاستثمارات العمومية ديال هاذ المؤسسات، والدين ديال الخزينة لأول مرة استقر ب63.4% هذه السنة أو السنة التي انصرمت الماضية بعد أن كان يعرف ارتفاعا منذ سنة 2008.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد أعضاء الفريق المحترمين للتعقيب.

[6] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au potable

[7] Société Nationale des **A**utoroutes **D**u **M**aroc

**المستشار السيد عادل البراكات:**

**شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.**

احنا في فريق الأصالة والمعاصرة لا يسعنا إلا أن نشكر الحكومة على المجهودات اللي بذلتها لتبوئ المغرب مراكز متقدمة عالميا.

ولكن السيد الوزير، مع الأسف مراكز متقدمة عالميا في المديونية الخارجية.

فاش جيتوا، السيد الوزير، الحكومة ديالكم كان دين الخزينة في شموليته الداخلي والخارجي 431 مليار ديال الدرهم، أي بنسبة 52% سنة 2011، وفي متم سنة 2015 وصل إلى 621 مليار ديال الدرهم، أي بنسبة 63.5% أي الحكومة اقترضت فهاذ السنوات التي تولتو فيها التسيير الحكومي ديالكم اقترضت 190 مليار ديال الدرهم، ومع العلم أن الحكومات السابقة منذ 2000 ل 2010 اقترضت 100 مليار ديال الدرهم، وفاش كنسولو رئيس الحكومة كيبرر لنا هاذ الشي بالحفاظ على القدرة الشرائية.

**السيد الوزير،**

راه ما حافظتوش على القدرة الشرائية، راه ضربتم القدرة الشرائية للمواطن وأجهزتم عليها، السيد الوزير، وقلصتم من المناصب المالية لأنكم تدينتو أموال كثيرة من الخارج.

لهذا السيد الوزير، هاذ الناس اللي قراو الأولاد ديالهم وخسروا عليهم أموال باهظة ووصلهم لسن الشغل، ولجوا لأعمال الشغل، أش غادي نقولوا لهم؟ راه المغرب احنا أشنو هي المغاربة ديالنا أنهم خاصهم يكبروا أنهم يخدموا، لذلك احنا ماشي دولة صناعية ما كنتجوش.

وفاش كيجي رئيس الحكومة، فاش كنطرحو عليه المشكل ديالنا، تيقول لك "اسيدي ما فراسيش"، واش هاذي حكومة "ما فراسيش".

رفعتم في المديونية، السيد الوزير، الخارجية ورفعتم كذلك فاي الزرواطة، السيد الوزير، وهلكتو المواطنين المغاربة ديالنا، ومنذ مجيء الحكومة ديالكم وأنتم في الزيادات، زدتو في المواد الأولية كاملين، الكهرباء، الماء، الدقيق، الزيت، الشعير، زدتو في كلشي، السيد الوزير، حاجة واحدة اللي باقا ما زدتوش فيها، السيد الوزير، وأنتم كحكومة على وشك نهاية ولايتكم الحكومية هو تزيدو في حالكم.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

رفعتم الزرواطة اللفظية، ما يمكناش نغالطو الناس.

الديـــن في تحكم، الديـــن ليس سياسة ما كنمشيوش نتسلفـــو (pour le plaisir) كنتسلفو باش نساهمو في التطور ديال بلادنا، والحمد لله هاذ الإصلاحات اللي تدارت هي اللي جعلتنا نتحكمو فهاذ الدين العمومي.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الآن سننتقل للسؤال الموالي أو السؤال الثاني حول موضوع استرجاع أموال مساهمة التقاعد، وقد قدم هاذ السؤال من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

**المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الرئيس.**

**السيدة الوزيرة والسادة الوزراء.**

**السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمين،**

موضوع التقاعد حظي باهتمام الرأي العام الوطني وشغل مختلف النخب الوطنية النقابية والسياسية، ليس فقط للاعتبار الضجة القائمة بل والجدل والتوتر الذي أثاره نظام تقاعد البرلمانيين والوزراء، بل وأيضا ما صاحب مشروع إصلاح هذا النظام من ردود فعل متباينة.

ولم ينتبه وسط هذا الازدحام المتتبعون والمعنيون إلى مستجد قانوني يرتبط باسترجاع أموال المساهمين بالقطاع العام وبالقطاع الخاص، والذين لم يتمكنوا من استكمال المدة القانونية والحصول على النقط الكافية لاستفادتهم من نظام التقاعد.

**السيد الوزير،**

تساؤلنا لا نطمح من خلالها فقط للاطلاع على سير هذه العملية وعن نتائجها، بل نطمح إلى إثارة نقاش جاد حول مدى نجاعة هذا المنظور الذي قد يعتبر لدى البعض حرمانا للمواطنين من حقهم في التقاعد.

كما أن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أن المبلغ المدخر يعتبر وديعة للمعني بالأمر لدى الصندوق المعني، وهذا الصندوق يوظف هذه الأموال بشكل أو بشكل آخر، وبلغة الأرقام والمال فإن المال يولد المال.

لماذا لا يستفيد المدخر من نسب فائدة توظيف تلك الأموال؟

مسألة أخرى ومعقدة أيضا تتعلق بكون استرجاع فائدة التوظيف، بكون الاسترجاع لا يتم إلا بالأموال المتعلقة بالمساهمة الشخصية للأجير، بينما تبقى الأموال المتعلقة بمساهمة المشغل سواء الدولة أو الخواص لا يستفيد منها الأجير عند الاسترجاع ولا ترجع لأصحابها، ما رأيكم السيد الوزير في هذه الإشكالية؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة المستشارة.**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الإقتصاد والمالية:**

**شكرا السيد الرئيس.**

هاذي فرصة باش نعاود نشرح هاذ المكتسب اللي استافدو منو واحد المجموعة ديال الأجراء في القطاع الخاص اللي مساهمين في (CNSS[8]) الضمان الاجتماعي، كان قبل إذا ما وصلتيش ل 3240 يوم ديال المساهمات كتمشي على عينك عجاجة، ما كتاخذ لا تقاعد ولا استرداد ولا والو.

دابا اللي مازال ما وصلش ل 60 سنة يمكن أن يساهم، يبقى يساهم حتى يوصل ل 3240 يوم، اللي وصل ل 60 سنة يمكن يبقى يساهم طبعا بعد الرخصة ديال وزارة التشغيل باش يوصل ل 3240 يوم، اللي ما بغاش يوصل ل 3240 يوم عندو 5 سنين باش يرد هاذيك المساهمات ديالو، واللي خرج للتقاعد بين 2000 حتى ل 2014 عندو سنتين باش يدير الطلب ديال الاسترداد ديالو سنتين ابتداء من فاتح غشت 2014.

لحد الآن، هذا صميم السؤال، هناك 53.739 طلب للاسترداد ديال المساهمات ديال الأجراء، تمت معالجتها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهاذي مناسبة باش نشكروه ونشكرو أيضا المجلس الإداري ديال هاذ الصندوق الذي يقوم بمهام كبيرة تمت معالجة 52.447 طلب.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير على هاذ التعقيب.**

إذن الكلمة للسيدة المستشارة، ما كاينش تعقيب.

**المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:**

تنشكرو السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن سننتقل الآن إلى السؤال الثالث حول موضوع مستجدات إصلاح أنظمة التقاعد وهذا السؤال قد تم طرحه من طرف الفريق الحركي، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لبسط السؤال.

**المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء.**

**السيدة الوزيرة.**

**إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات.**

مما لا شك فيه أن إصلاح أنظمة التقاعد ليس بالأمر الهين، بل يعد ملفا صعبا ومثيرا للجدل.

ذلك، أن جل النقابات العمالية بالمغرب ترفض مشروع الحكومة بالصفة الحالية، محذرة في نفس الوقت بالمساس بالحقوق المكتسبة للموظفين والأجراء.

فالإصلاح الأول يجب أن يبدأ بمحاسبة من كانوا السبب في ما آلت إليه صناديق التقاعد، ومنها غياب المراقبة وسوء التدبير والاختلاسات.

وعليه نسائلكم السيد الوزير:

ما هي المقاربة المشتركة التي نهجتها الحكومة مع مختلف الهيئات السياسية والنقابات في سن قانون يتماشى مع الإصلاح المنشود؟

وما هي الضمانات المقدمة من طرف الحكومة للسهر على ديمومة هذه الصناديق في وجود من المسؤول ومحاسبة حتى لا تفلس مجددا؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد وزير الإقتصاد والمالية:**

واحد الموضوع اللي مهم لأنه كيستأثر بالرأي العام الوطني وربما المغاربة تقريبا حفظوه هو هذا ديال التقاعد، هاذي 10 سنين واحنا نذاكرو عليه، اجتماع بعد اجتماع، دراسة بعد دراسة، وقلنا أودي أشنو غادي نديرو؟ الإصلاح ولابد منه، والإصلاح على مرحلتين:

أولا، إنقاذ الصندوق المغربي للتقاعد، هاذ الصندوق، نعم السي، ما شي اختلاسات وسوء التدبير، هاذ الصندوق النظام ديالو مختل، ونعطيكم عـلاش؟ هذاك اللي كيوفر كيسـاهم، إلى سـاهم بـذاك درهم محين ف (Les prestations) يعني في المعاش كياخذ 2 دراهم محينة، يعني راه دير اللي درتي غادي يبقى مختل.

ولهذا كانت عملية إنقاذ عبر هذا الإصلاح المر والصعب اللي هو الإصلاح المعياري، وخاصنا مباشرة من بعد ندوزو للإصلاح الثاني اللي هو خلق قطبين، قطب عمومي وقطب خاص، لأن التقاعد راه خاصو يدوز أيضا عبر التضامن.

ولكن استغلنا الفرصة ديال الإصلاح ورفعنا من المعاشات الصغيرة اللي كان عندو 1000 درهم غادي يبقى يشد 1500 درهم وغادي يستافد منو أكثر من 60.000 موظف.

هاذ التقاعد الآن باش المغاربة يعرفوا، يهم فقط الوظيفة العمومية يعني الناس اللي مساهمين في الصندوق المغربي للتقاعد، لا يهم لا (CNSS) ولا

[8] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

(RCAR[9])، (RCAR) تيهمو لأن رفعنا من 1000 ل 1500، هاذي ..، يهم فقط نظام المعاشات المدنية ديال الموظفين، واللي كما قلت ولابد منو، صحيح، المساهمة ديال الموظفين ولكن مساهمة أيضا ديال الدولة وديال ميزانية الدولة، وهذا لا مناص منه ولا حل من غير ذلك.

طبعا دوزناه في المجلس الحكومي، ولكن هناك متسع من الوقت داخل مجلس البرلمان وهذه القبة المحترمة من أجل المزيد من النقاش والمزيد من التذاكر.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد أعضاء الفريق للتعقيب.

**المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**شكرا السيد الوزير.**

**السادة الوزراء، السيدات الوزيرات،**

**أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،**

كما تتعرفو، السيد الوزير، هذا هو كما قلتو حديث الساعة، وحديث الساعة ما جاش غير هكذاك، فهو كاين انتظارات، كاين بزاف ديال الناس اللي متبعة الموضوع واللي عندها مجموعة ديال التخوفات.

لعل اختلاف أنظمة التقاعد بين موظفي الدولة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص في حد ذاته يطرح مشكلا، فعدم توحيد هذه الأنظمة يؤدي إلى صعوبة المراقبة كما يفسح المجال لسوء التدبير، فالإصلاح المزمع تنفيذه من طرف الحكومة والذي بني على أساس ارتفاع العجز من 1.28 مليار درهم سنة 2014 إلى 24.85 مليار درهم في 2021 وإلى 45.66 مليار درهم في أفق سنة 2030، يجعل الرأي العام الوطني ومن خلاله النقابات والأحزاب تتساءل من المسؤول عن أزمة صناديق التقاعد؟ وأنتما جاوبتو عليها السيد الوزير.

وهل تخضع هذه الصناديق لرقابة؟ وهل تدبر بالفعل بطريقة شفافة؟

بل أن هناك بعض القوى في المجتمع ترى أن هناك تضخيم في أزمة صناديق التقاعد حتى ترفع الحكومة من الاقتطاعات والسن، فما هي حقيقة الأمور، السيد الوزير؟ ولماذا تم تغييب مجلس الحكامة الذي له دور فعال في تقويم الاختلالات وسوء تدبير الصندوق؟

كلها أسئلة نود منكم، السيد الوزير، أن تجيبون عنها حتى تتضح الأمور للرأي العام الوطني، وهذه فرصة، السيد الوزير، للحكومة وللأغلبية باش تزيد توضح أكثر للمغاربة، لأنه كاين إشكاليات واحنايا تنلقاو صعوبة باش نوصلو لهاذ الأفكار ديالكم.

[9] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد الوزير للرد عن التعقيب، لكم الكلمة.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

طبعا هناك المزيد من الوقت للمذاكرة وللنقاش.

اللي بغيت نقول وجا في السؤال وما جاوبتش عليه:

أولا، حافظت الحكومة على أقصى ما يمكن من التليين، درنا التدرج ماشي كلو غادي يطيح فنهار، درنا سنوات، كاع ذاك الإصلاح المعياري نزلناه على سنوات.

ثانيا، عكس ما جاء في السؤال، وهنا أقولها بملء فمي، لم تمس هناك الحقوق المكتسبة، ليس هناك أي مس بالحقوق المكتسبة التي اكتسبت طبعا قبل بداية العمل بالإصلاح، لم تمس أي حق من الحقوق المكتسبة قبل العمل بالإصلاح، يعني اللي كان ساهم ب 2.5% غادي يبقى 2.5%، واللي كان غيخرج طبعا للتقاعد قبل بداية الإصلاح، كل الحقوق التي اكتسبها الموظفون طيلة عملهم داخل الإدارة غادي يبقاوا محافظين عليها.

وهذا إصلاح أيضا لصالح الموظفين باش غدا يلقاوا (la retraite) ديالهم ما يشدوش.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

والشكر موصول لكم كذلك على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى السؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة حول موضوع برنامج مدن بدون صفيح، وهو موجه من طرف فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد أعضاء الفريق المحترمين لبسط السؤال.

**المستشار السيد الحسين العبادي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدتين الوزيرتين،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات المستشارات،**

**السادة المستشارين المحترمين،**

لقد انخرطت الدولة في إنجاز برنامج مدن بدون صفيح منذ سنة 2004، استهدفت من خلاله القضاء على حوالي 260.000 براكة، لكن بعد مضي 12 سنة من العمل لم نستطع بعد بلوغ الهدف المنشود.

لذلك نسائلكم السيد الوزير:

هل رصدتم الاختلالات الأساسية والأسباب التي حالت دون بلوغ الأهداف؟

وما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الاختلالات؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:**

**شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.**

**شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا السؤال.**

أريد أن أقول لكم كما سبق لي أن قلت ذلك في هاذ المجلس بأن برنامج مدن بدون صفيح هو برنامج الذي يتعين أن نسجل النجاح ديالو بشكل نسبي بالطبع، لكنه برنامج ناجح، لماذا؟ لأنه من أصل 270.000 ديال البراريك اللي تم إحصاءها سنة 2004 عالجنا ما يفوق 251.000 براكة، هاذ الشي ماشي ساهل، أن بلاد دير هاذ شي وتصنف عالميا في المرتبة الأولى من أجل أن تصل إلى ذلك.

بالطبع اليوم نلاقي ونواجه صعوبات مرتبطة بأنه تزايد فهاذ 10 سنين، 12 العام الآن اللي دازت، تزادو 100.000، ما يزيد على واحد 120.000 تقريبا إضافية لأسباب متعددة، الهجرة القروية بشكل موضوعي، لكن كذلك عدد من الممارسات الفاسدة التي نجدها في بعض المدن.

وهناك كذلك واحد الصعوبات اللي كنوجدوها، أن البرامج المخصصة لما تبقى من الدواوير والكاريانات المختلفة، هاذ الصعوبات مرتبطة:

أولا، برفض الأسر المعنية أنها تمشي لمناطق في بعض الأحيان بعيدة عن الأماكن اللي هي موجودة فيها، ما تيبغيوش، لأنه ملي تتبعدو 20 كيلومتر على فين هو عاش باستمرار تنلقاو فيها صعوبة حقيقية.

وأريدكم أن تسجلوا شيء، لا تستمعوا أبدا، في الجرائد وفي وسائل الإعلام على ناس تحتج على عنف مورس على الناس ديال مدن الصفيح، علاش؟ لأن الوساطة الاجتماعية، لأن النقاش مع الناس هو اللي تنعتمدو عليه، ماشي العنف، ماشي تنلزمهم، ماشي تنخرجهم بالسيف.

فبالتالي هاذ الشي تيتطلب وقت باش نقنعو الناس باش يخرجوا وباش يقبلوا لنا المقترحات اللي احنا..

في بعض الأحيان تنقترحو عليهم شقق، تيقول لك، لا، بغينا البقع، إلى بغاو بقع أرضية المسألة كتطلب عقار أكبر، العقار باش تحصل عليه، ما هي وما لونها، خاصو يكون عقار عمومي، إلى كان عقار ديال الخواص كيكلف الدولة أكثر من اللازم.

إضافة إلى أنه هناك داخل هاذ البراريك صعوبة مرتبطة بأن الناس فحد ذاتهم تتزايد الأسر ديالهم، ها اللي كيكبر في الأسر، الأولاد تيكبروا، البنات تيكبروا، وتيتزوجوا، تيقول لك ما بقاوش باغيين استفادة واحدة، خاصهم جوج وثلاثة ديال الاستفادات.

ثم هناك من يتواطأ مع أوساط أخرى، تيحل الباب من هنا ويحل الباب الأخرى من هنا، وتنوليو أمام أسر متعددة، هاذ الشي كلو نعالجه ومع ذلك يستمر البرنامج.

55 مدينة اليوم اللي تعلنات بدون صفيح، وجميع المناطق اللي فيها مدن الصفيح اليوم مؤطرة بالاتفاقيات، ونسعى إلى أننا نكملو هاذ...

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة الآن لأحد أعضاء الفريق صاحب السؤال للتعقيب.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات المهمة.**

**السادة الوزراء،**

**السادة المستشارون،**

البرنامج في أصله، السيد الوزير، أنه برنامج نبيل للقضاء على المدن بدون صفيح وبرنامج بقدر نبله بقدر نبلكم، السيد الوزير.

أنتم اليوم دخلتم على برنامج الذي أطلق منذ 2004، فعلا الحكومة قامت بإسهامات وبجهود وبرصد أموال، لكن فعلا نتقاسم معكم الاختلالات التي وقفتم عليها واللي في الحقيقة اختلالات موضوعية تحتاج إلى وقفة لتقييم هاذ البرنامج وللوقوف على طرق الإصلاح أو مبادرات لإصلاح هاذ البرنامج.

هنا فعلا تكلمتو على 270 ألف اللي كنا بدينا، وصلنا 250 ألف، لكن اليوم تزايد بواحد 100 ألف، وهاذ التزايد هو بسبب أسباب متعددة، كاين التوسع ديال هذه الدواوير.

واليوم، السيد الوزير، أصبح بالإمكان أننا نقوموا بعملية التصوير من علو باش نعرفو التمدد ديالها، ومعلوم أن التمدد ديالها لا يقع إلا تحت أعين كثير من ذوي الاختصاص وكثير من المتدخلين، هاذ الأمر الأول.

ثانيا، أن السيد الوزير كاين التوسع، قلنا، الأفقي، كاين أيضا التوسع العمودي اليوم، حتى فهاذ الدواوير اللي كنتكلمو عليها والمعنية بسميتو، كاين التوسع العمودي وهذا أيضا وجب أن يؤخذ به، يؤخذ بعين الاعتبار.

نعم، السيد الوزير، هذه الاختلالات التي عرفها البرنامج أو لم يحن الوقت للوقوف؟ واش من الضروري أن من يسكن في براكة أنه يحتاج إلى بقعة أرضية أو إلى شقة أو ليس الذين يسكنون في أكواخ داخل المدينة وتيكريو بيت غرفة مع الجيران هو أولى بهاذ السكن من غيره؟

الآن المعايير المعتمدة يعني فقط أنك تسكن في براكة، وهنا تنعرفو كثير من الذين يتاجرون، خصوصا أن المعطيات فيما يتعلق بالمستفيدين وطنيا

غير مضبوطة، بحيث ينتقل هؤلاء، وهذا هو الريع الحقيقي المسكوت عنه، ينتقل هؤلاء من مكان إلى مكان ومن مدينة إلى مدينة للاستفادة من بقعة أرضية أو سكن.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

وكذلك الشكر موصول لكم السيد الوزير على هذه المساهمة.

والآن ننتقل إلى القطاع الموالي وهناك سؤال موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حول موضوع تعميم المنح الجامعية بالمناطق النائية، وقد قدم كذلك من طرف فريق العدالة والتنمية فليتفضل أحد أعضاء الفريق من أجل تقديم السؤال.

**المستشار السيد مبارك جميلي:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيدتين الوزيرتين،**

**السادة الوزراء،**

**الإخوة المستشارين والمستشارات،**

**السيد الوزير،**

عرفت عملية توزيع المنح خلال هذه السنة والسنة الماضية عدم تعميم المنح على الطلبة المنحدرين من الأقاليم درعة-تافيلالت.

هاذ الأقاليم اللي تتعرف واحد الهشاشة كبيرة للطلبة اللي تينحدرو منها، وكنا نأمل أن يكون هاذ السنة تعميم لهذه المنح.

ولذلك نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تتخذها الوزارة لتعميم هذه المنح؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

**السيد لحسن الداودي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:**

**شكرا السيد المستشار.**

باغي نجيب لكم بعدا واحد المعلومة مزيانة.

واش تتعرفوا بأن هاذ الحكومة هي أحسن حكومة في تاريخ المغرب ولا لا؟ علاش؟ لأن تجرأت دير الإصلاحات اللي حتى واحد ما قدر يديرها، تتحمل المسؤولية وتدير إصلاحات، كيفما كان الثمن، غادي نجيك للراشيدية، وأنت هنا بعدا.

بالنسبة للراشيدية، السنة الماضية الطلبة كلهم اللي طلبوا المنحة خذاوها، وباغيكم تمشيو، لأن حسب المعطيات اللي عندي، فهاذ السنة وصلوا، اللي خذا المنحة 14 ألف درهم في الشهر فما فوق، خاصكم تشوفوا ياك ما كاين أقل من هاذ الشي وما خداش المنحة، خاص غير نشوفو الشفافية واش كاينة.

أما واحد غني في الراشيدية، غناه الله، نبداو نعطيوه، راه كاين وزراء من عندكم، نعطيوهم دروك المنحة لولادهم، ما تكلمونيش على التعميم، كلموني الناس اللي محتاجين فالاستحقاق نوصلو ناخذوهم، ها احنا كنضاربو، هاذ الشي درنا التغطية الصحية للطلبة، المنح من 700 مليون وصلنا ل2 مليار ديال الدراهم اليوم، في عهد هاذ الحكومة 5 دالكليات دالطب جديدة، ذاك تاريخ المغرب كلو فيه 5، فتاريخ هاذ الحكومة 5، 3 حكومية و3 (des fondations)، إيوا قولوا باز، إيوا يا الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة الآن لأحد أعضاء الفريق من أجل التعقيب، تفضل اسيدي.

**المستشار السيد مبارك جميلي:**

**السيد الوزير،**

نثمن غاليا المجهودات التي تقوم بها الحكومة، خصوصا وزارة التعليم العالي فيما يخص تعميم المنح، إلا أننا نتكلم عن الأقاليم، خصوصا إقليم الراشيدية، وهاذ الأقاليم هي أقاليم تحظى بجبر الضرر جماعي في اتفاقية شراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والقطاع سنة 2013.

هاذ الأقاليم كتعرف واحد الهشاشة كبيرة، هاذ الأقاليم عندها الكليات والمؤسسات الجامعية بعيدة عليها ب500 إلى 600 كيلومتر، أقاليم اللي كتعرف واحد النبوغ بالنسبة للطلبة ديالها، هاذ الشي كيشهد به القاصي والداني.

ولذلك كما وعدت الوزارة، فعلا، كاين تعميم المنح في 2013، ووعدت الوزارة أنها تعمم هاذ المنح خلال السنوات المقبلة، بمعنى كنقصدو 2014 و2015، عندنا مجموعة من الطلبات الآن فقراء، فقراء.

أيضا نطلب منكم، السيد الوزير، باش تاخذوا بعين الاعتبار، باش تاخذوا بعين الاعتبار:

أولا، توحيد المعايير على المستوى الوطني، كاين معايير اللي كتكون ظالمة لمجموعة من الطلبة اللي كينحدروا من هاذ المناطق.

ثانيا، كناخذو بعين الاعتبار تعدد الأبناء بالنسبة للموظفين، موظف كتكون الأجرة ديالو مضبوطة، وبالتالي كيمكن نعرفو كيفاش نديرو، نحرمو ولادو ولا ما نحرموهمش.

كنتكلم على الراشيدية، 4200 هو العتبة ديال المنح، ولكن كيمكن نلقاو واحد الخلل في اللجان الإقليمية اللي كتدرس هاذ الطلبات، كاين خلل، ولذلك يجب إعادة الاعتبار ومراعاة المعايير التي تمنح بهذه المنح،

وتعميم المنح...

كان واحد المقترح ديال الوزارة أنها يكون التوزيع على مستوى مركزي، بمعنى كتجمع الطلبات كلهم وكيتوزعوا على المستوى المركزي، وغادي يكون على الأقل فيه واحد النوع من التساوي وواحد النوع من العدل.

ولكن الآن بالنسبة للراشيدية كنعرفو بأن كما ورد في السؤال، النسبة ديال هاذ العام هذا، ياله واصلين 65%، في حين أن على المستوى الوطني كاينة 80% على المستوى الوطني.

إذن، السيد الوزير، احنا كنطلبو منكم مرة ثانية باش هاذ الأقاليم تخاذ بعين الاعتبار وهي أقاليم، كنعرف التهميش كما كنعرفو السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد المستشار.**

الكلمة الآن في إطار الرد إلى السيد وزير التعليم العالي.

**السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:**

الأقاليم ديالها.. أنا راه أصولي من صاغرو، إذن بلا ما.. أنا عارف، أنتما عندكم 80%، واش بغيتوا اولاد المستشارين نعطيوهم المنحة، التعميم؟ ما يمكنش، نبشر بعدا اصحاب الراشيدية والإقليم غتكون عندكم (polytechnique) إن شاء الله ابتداء من السنة المقبلة، ياله، ها أنت ديتي شي حاجة معك.

هاذ الشي ديال التوسيع، 2 دالمليار ديال الدرهم، هاذ الحكومة حتى جات هي اللي بغات تحل المشاكل دالعالم كلها، البنايات اللي درنا، فالكليات عالجنا الإشكاليات ديال الكثافة، الآن الأحياء الجامعية كنبنيوها، المنح زدناها، التغطية الصحية، واش نقولوا عندنا العصا السحرية.

قولوا حاسبونا بالنسبة لذاك الشي اللي تدار قبل، أما تبغيوا كل شي يتحل، كل شي بغيناه يتحل.

ولكن قولوا لنا بالنسبة للسياسات اللي كانت قبل وهاذ الشي اللي كنديرو، واش المغرب تقدم شوية ولا لا؟ الإصلاحات اللي كنديرو ما تداروش، وعندهم كلفة، إذن، الحكومة خدامة.

الآن، الإشكاليات المطروحة هو كيفاش نبنيو، نقربو المؤسسات والجامعة للمواطنين، عوض ما يبقاوا اصحاب الراشيدية يجيوا لمكناس خاص نبنيو لهم ذوك المؤسسات باش ما يبقاوش يتنقلوا لمكناس ويبقاوا احدا ديورهم، غادي يكون ساهل، الكرا فالراشيدية أسهل من مكناس.

إذن، خصنا نبنيو عوض ما نعطيو المنحة وننقلهم لأكادير، ورزازات لأكادير، الراشيدية لمكناس، كيفاش نوسعو الطاقة الاستيعابية.

صافي؟

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

وشكرا مرة أخرى على مساهمتكم وحضوركم في هذه الجلسة.

الآن، إذا سمحتم سأعطي الكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال المقدم من طرفه حول موضوع "أطفال الشوارع في المغرب" إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة والسيدات الوزيرات والوزيرين،**

**السادة الرؤساء،**

السيدة الوزيرة، في خبرك أن ظاهرة الأطفال الذين يوجدون في وضعية صعبة أصبحت تتفاقم بوتيرة سريعة.

لذا، السيدة الوزيرة، نسائلكم عن الآليات اللي وضعتموها لحماية وتأهيل وإدماج هذه الفئة داخل المجتمع؟

وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للحد من تنامي هذه الظاهرة؟

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد المستشار.**

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:**

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.**

**السيد الرئيس،**

**السيد المستشار المحترم،**

أولا أتوجه لك بالشكر الجزيل على طرح هذا السؤال المهم، والذي لا يعني الأطفال فقط لكن يعني المجتمع، على اعتبار أن الوضع الذي تتحدثون عنه من تطور هذه الظاهرة وتزايدها يرتبط بظواهر اجتماعية أخرى مرتبطة بالأسرة، مرتبطة بالهجرة، مرتبطة بالرغبة في الهجرة، حيث يتواجد الأطفال في الشارع مثلا في الشمال أكثر من مناطق الأخرى، وغيرها من الأسباب.

إذن ماذا تقوم به الحكومة من أجل تقديم الخدمات الضرورية للحد من تنامي هاته الظاهرة؟

طبعا على المستوى التشريعي، هناك المصادقة على كثير من الاتفاقيات والبروتوكولات، لكن ما يمكن أن يؤهلنا إلى مرحلة قادمة يمكن أن تساعد على تقديم خدمات للأطفال في هذا الباب هو إنشاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة الذي تصادق عليه الآن الغرفة الأولى، وسوف ينتقل إليكم قريبا للمصادقة عليه.

وإلا فقد اشتغلنا في هذه السنوات على إحداث 10 ديال الوحدات لحماية الطفولة التي تستقبل الأطفال في الشارع أو الأطفال في وضعية صعبة، وكذلك اشتغلنا على تأهيل الوحدة المتنقلة للإسعاف (Le SAMU) والتي نسعى إلى نعمم هاته التجربة إلى مدن أخرى، لأن

عندنا ياالاه (SAMU) واحد في مدينة الدار البيضاء.

ناهيك على دعم 18 مركز خاص فقط بالأطفال في الشارع، وهاذ الدعم طبعا فيه المواكبة، فيه الإشراف، وفيه كذلك الدعم المالي للجمعيات المسيرة لهاته المراكز.

هناك كذلك 10 دالمليون و500 ألف درهم التي رصدت هذه السنة للجمعيات التي تشتغل على هذه الظاهرة، دون أن أتحدث عن اتفاقيات جمعتنا بمؤسسات مهمة جدا في المغرب اللي كتساعدنا على الحد من هاته الظاهرة، ولا اللي كنشتغل احنا وإياها على باش تكونش هاذ الظاهرة.

كنذكر ليك فقط مثلا العمل اللي كنديرو احنا و(SOS village) قرى الإسعاف للأطفال، باش نشوفو كيفاش الأطفال اللي كيخرجوا من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في سن 7 سنين وكنحولهم لمؤسسات أخرى، والأطفال اللي كتوصل 18 سنة وكنقولو ما بقاوش أطفال كيخرجوا للشارع، كيفاش أننا نعمو هاذ التجربة اللي نجحت فيها (SOS village) واللي بغينا باقي الجمعيات والمؤسسات أنها تتعاون معنا فهاذ الباب باش نستوعبو هاذ الأطفال اللي كيكونوا في الشارع.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن الكلمة الآن لأحد السادة أعضاء الفريق للتعقيب.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

**تنشكرك على الجواب ديالك.**

ولكن السؤال ديالي محدود على الأطفال، اللي الآن إلى جينا نشوفو لحقوا ل25 ألف، من 25 ألف طفل اللي هما على المستوى الوطني، منهم 20 حتى 25% غير في الدار البيضاء، وهؤلاء يعيشون في ظروف صعبة وعديدة من قبيل اغتصاب، الاستغلال، الحرمان، الأمراض، وحوادث غيرها، بالإضافة إلى التهميش واللامبالاة التي يعانون منها من طرف الحكومة والمجتمع ككل.

هاذو وليداتنا، إلى ما اهتمتش بهم الحكومة وما اهتمتش بهم وزارة بحالك أنت، شكون غادي يهتم بهم؟

الآن راه أصبحنا في بعض الدول كنتناعتو بأبناء الشوارع، راه عيب، راه احنا ما راضينش بهاذ الشي، وهاذ راه غادي وتيكثر، إلى ما استطعناش هاذ الفئة الضئيلة حتى هي نتحكمو فيها ونتكلفو بها، أش غادي يمكن لنا نديرو من حاجة أخرى، 34 مليون ديال الساكنة، خصوصا هاذو في البداية ديال الحياة ديالهم، وغادي يحاكمونا في المستقبل إلى ما اهتمناش بهم.

**السيدة الوزيرة،**

لذا كنقول لك أش عملت الحكومة؟ أشنو هي البرنامج ديالها؟ أشنو هو اللي غادي ننتظرو منكم غادي تعملوه في المستقبل؟ أشنو هو اللي سطرتوه إلى كنتو باقيين أو مشيتوا وغادي يمكن لهاذ الدولة تقوم به؟

عيب وعار علينا حتى الآن باش يبقاوا الأبناء ديالنا كيعيشوا في الشوارع، وبالخصوص الأبناء ديال المغاربة اللي ما كيستاهلوش هاذ الشي، بلاد اللي فيها الكرامة، ديال الرجولة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة الوزيرة للتعقيب فيما تبقى من الوقت، لك الكلمة السيدة الوزيرة.

**السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:**

السيد المستشار، بزاف أننا نقولوا ولينا ننعت بأننا أبناء الشارع بزاف.

لأن هاذ الرقم اللي كتقول أولا غير مضبوط، وآخر حاجة نبغي نقول لك كلنا معنيون كمؤسسات.

والجماعات الترابية اليوم عليهم كذلك هاذ الدور باش ينخرطوا مع الحكومة وباقي المؤسسات للحد من هذه الظاهرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

والشكر لك كذلك على حضورك وعلى المساهمة في هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى القطاع الموالي، ونفس الفريق تقدم بسؤال كذلك حول تقوية الموارد المالية للغرف إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لبسط السؤال.

**المستشار السيد امحمد أحميدي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدين الوزيرين،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

السيدة الوزيرة، إذا كانت الغرف المهنية تشكل إحدى الأعمدة الأساسية لإنجاح الجهوية الموسعة، ولكن الملاحظ اللي كنلاحظو، السيدة الوزيرة، ولكن الموارد المالية ضعيفة وضعيفة جدا، إذن اللي كيجعل هاذ الغرف المهنية تبقى عاجزة أمام التنشيط ولعب الدور الحقيقي لهذه المؤسسات.

السؤال ديالنا، السيدة الوزيرة، ما هي الإستراتيجية والإجراءات اتخذتها وستتخذها الوزارة في هاذ الجهوية الموسعة؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للرد على السؤال، تفضلي السيدة

الوزيرة.

**السيدة فاطمة مروان وزيرة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا السيد المستشار المحترم.**

تعتبر غرف الصناعة التقليدية شريكا وفاعلا أساسيا في التنزيل المجالي للبرامج والمشاريع التي تنفذها وزارة الصناعة التقليدية، وتقليص عدد غرف الصناعة التقليدية إلى 12 غرفة جهوية مسايرة للتقسيم الجهوي الجديد لبلادنا، مكننا من التوفر على مؤسسات تتميز بتركيز أكبر للموارد المالية، وهاذ الموارد تتكون أساسا من نسبة 31% من العشر الإضافي لعائدات الرسم المهني، بلغت حوالي 98 مليون درهم برسم السنة المالية 2015.

ونظرا لعدم استقرار مداخيل هاذ الرسم المهني، فإن الوزارة تقدم إعانات مالية من ميزانيتها السنوية لفائدة هذه الغرف لدعم ميزانية الاستثمار، علما أنها تخصص كذلك مبلغ يتجاوز 21 مليون درهم سنويا للغرف لتغطية أجور الأطر التي تم توظيفها سنة 2011، وسيتم رفع هذا الغلاف خلال سنة 2016 إلى حوالي 22 مليون درهم.

بدورها مؤسسة دار الصانع تخصص دعم سنوي للغرف من أجل تنظيم معارض جهوية لمنتوجات الصناعة التقليدية، والقانون المنظم لغرف الصناعة التقليدية يخول لها استخلاص موارد إضافية عبر الخدمات التي تقدمها.

من جهة أخرى فهناك إمكانيات متاحة للغرف عن طريق تقديم مشاريع في إطار الشراكة، كما أن الاجتهاد والمبادرة تمكنهم من خلق إمكانيات في إطار التعاون الدولي، وهناك بعض الغرف بدأت تعمل على تنويع مواردها لتنفيذ برامجها من خلال الشراكات والتعاون.

وأخيرا، فإن الحكومة ستعمل في إطار المخطط المقبل على إعطاء الغرف دورا أهم، ويبقى باب الوزارة مفتوح من أجل توسيع وتطوير سبل جديدة للتمويل بشراكة وتعاون مع غرف الصناعة التقليدية.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

الكلمة الآن لأحد أعضاء الفريق، فريق الأصالة والمعاصرة للتعقيب.

**المستشار السيد احمد أحميدي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

السيدة الوزيرة، بكل صراحة أنا من أحد رؤساء هاذ المؤسسات، والذي ناقشنا في قانون المالية ديال 2015 وكانت هناك وعود من طرف الوزارة بأن غادي تجاوبنا كتابة، لأن حتى في اللجنة اللي عندنا الوقت باش غتجاوبونا قلتوا أنكم غتجاوبونا كتابة، ثم تكررت هذه المقولة في قانون المالية ديال 2016.

فعلا حينما نقول لكم، السيدة الوزيرة، بأن الموارد المالية لهذه المؤسسات هزيلة وهزيلة جدا، فعلا خلينا من دار الصانع، خلينا من ذيك المعارض الجهوية اللي كنديرو ولكن هذا غير كافي، خصوصا بأن نحن مع دول جوار اللي عندهم غرف تلعب دور مهم ومهم جدا في هذا الباب، خصوصا بأن، السيدة الوزيرة، قلت بأن هناك موارد تقوم باستخلاصها الغرف، أين تكمن هذه الموارد؟ هل تكمن في الشواهد والبطاقات اللي ما عندناش الحق نعطيوها إلى رجعنا للقانون الأساسي ديال الغرف؟ راه كاين شي مسائل اللي كنسمعوها ماشي هي هاذيك.

خصوصا بأن هناك غرف جهوية اللي كتجعل دبا الرؤساء عاجزين، لأنه واحد الحاجة راه ورثنا واحد الموروث، عندنا فروع دبا في الأقاليم الأخرى اللي هي كارثية، إلى جيتي تشوف غير (les fournitures de bureau) راه كل شي متلاشي، مع العلم بأن الغرف المهنية لا حق لها لتنظيم المعارض خارج التراب الوطني، ما عندهاش الحق حتى تعمل اتفاقيات شراكة مع الغرف الأخرى خارج أرض الوطن.

إذن واحد الحاجة كيخصنا احنا موارد بشرية اللي غادي نقدرو مع العلم بالدور اللي كتقوم به الغرف، لأن دور أساسي في التحسيس ديال الصانعات والصناع التقليديين، خصوصا بأن هاذ القطاع هذا منتج.

راه السيد الداودي اللي خرج فعلا بأن غنقولو لكم برافو، ولكن أنت حضرت معنا السيدة الوزيرة بأن رئيس الحكومة أعطى لنا وعد بأن غادي يرفع من هاذ الميزانيات، أين هذا الوعد؟ أعطى لنا وعد بأن غنجتمعو مرة ثانية هاذي سنتين والزيادة ما اجتمعنشاي في إطار الإستراتيجية ديال 2015، أعطى لنا وعد فيما يخص التغطية الصحية، أين التغطية الصحية فيما يخص الصانعات والصناع التقليديين؟

إذن هناك.. السكن الاجتماعي، أين هو؟ إستراتيجية 2015 راه دازت، واش كاين شي 2015 باقي ما جا؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة للسيدة الوزيرة للتعقيب فيما تبقى لها من الوقت، إذا كان هناك تعقيب، تفضلي.

ما كاينش.

شكرا، إذن الشكر موصول لك كذلك السيدة الوزيرة على هذه المساهمة القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى السؤال الموالي والموجه كذلك من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، هذه المرة إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، حول موضوع الإختلالات المالية التي تعرفها التعاضدية العامة للتعليم، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عبد السلام بلقشور:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيدات الوزيرات والسيدين الوزيرين،**

**زملائي المستشارين والمستشارات المحترمات،**

إذن نسائلكم، السيد الوزير، فيما يخص الاختلالات التي تعرفها مؤسسة التعاضدية العامة للتعليم وعن الإجراءات التي قمتم بها أو تعتزمون على الأقل القيام بها، خصوصا بعد صدور، أوعقب صدور بعض تقارير لجان التفتيش مؤخرا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

إذن، الكلمة الآن للسيد الوزير للرد على السؤال، تفضلو السي.

**السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**أشكركم، السيد المستشار المحترم، على وضع هذا السؤال.**

طبعا، الموضوع فيه 3 ديال المحاور:

المحور الأول، كما تعلمون، كانت هناك تقرير ديال المفتشية العامة للمالية، ما كاينش تقرير، خلافا لما ورد في سؤالكم، ديال المجلس الأعلى للحسابات، هم الفترة ديال 2008- 2009 و2002.

هاذ التقرير هذا أحيل على النيابة العامة، وتمت متابعات قضائية، الآن هي في يد القضاء.

منذ 2013، مع الإدارة الجديدة والمدير الجديد، الأمور تسير من حسن إلى أحسن، وبالتالي لا داعي إلى تهويل الرأي العام لأي شيء من هذا.

القضاء كيقول كلمتو، احنا نحترم القضاء، ولكن، في الظروف الراهنة الأمور تتحسن بكثير.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

إذن الكلمة في إطار التعقيب لأحد أعضاء الفريق، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد عبد السلام بلقشور:**

السيد الوزير، إلى سمحتي، إلى الأمر معروض أمام القضاء، هذا لا يعني أن لا نسائل من موقعنا كبرلمانيين في إطار تطبيق الدستور، المساءلة والمراقبة ديال الحكومة في التفعيل ديال مقتضيات الدستور بشكل عام، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمؤسسة اجتماعية عندها علاقة بفئة غالية علينا جميعا، وهي فئة ديال رجال ونساء التعليم.

**السيد الوزير،**

الاختلالات التي عرفتها المؤسسة هي اختلالات خطيرة وخطيرة جدا، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بعدم تسليم السلط بين رئيسين، يعني هاذ العملية، واللي تنعرفوها جميعا، أن لا الرئيس المنتهية الولاية ديالو ولا الرئيس الحالي ما تمتش العملية ديال تسليم السلط بينهم، مما سيؤدي - لا محالة - لواحد التلف كبير وواحد الاستهتار كبير في المنقولات وفي الممتلكات ديال المؤسسة، وهي كبيرة جدا.

عندما تتوقف مؤسسة مثل المصحة المتعددة الاختصاصات التابعة للتعاضدية بطلب أو بإيعاز من الرئيس ديال التعاضدية، وتتحرم الآلاف ديال نساء ورجال التعليم من أداء الخدمات ديال المؤسسة.

كذلك ملي تيقول السيد الرئيس بأنه تلقى مكالمة هاتفية منكم باش توقف الجمع العام، وتحرم الثلث، وتوقف الثلث الخارج كذلك، مما سد الباب، هاذ الشي سمعناه، وصدر في الجرائد، كاين.. وهاذي مناسبة كذلك باش ننورو الرأي العام، لأن الدور ديالنا كبرلمانيين من خلال المساءلة، هو ننورو الرأي العام، ماشي نقولو الملف أمام القضاء، وندير له سياسة التعتيم.

خاصنا نوضحو الأشياء، احنا لا نتدخل في شؤون القضاء، وليس من مصلحتنا، وليس من مهامنا، ولكن من مسؤوليتنا كذلك أن نسائل للتنوير ولرفع اللبس، ومن خلالكم ننورو السيدات والسادة المواطنين ديال بلادنا.

كذلك مصير ديال عندما نتكلم عن مليار ديال الدرهم، يعني 100 مليار ديال السنتيم، اللي تم الاقتراض ديالها لمؤسسة ديال الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وهاذ العملية اللي تمت بدون توثيق وبدون تدوين، ويتساءل الكثير، كيف سيتم الاسترداد ديالها؟

هاذ الأموال راها من المالية ديال المنخرطين ديال السيدات والسادة نساء ورجال التعليم، يعني مجموعة، مجموعة من الخروقات، ولا يسعنا الوقت اليوم باش باش نتكلمو فيها كاملة.

ولكن، في الختام، وبناء على ما سبق السيد الوزير، أنا تنطلب من السيد الرئيس ومن الزميلات والزملاء المستشارين المحترمين رفعا كذلك حتى احنا نقومو بواحد اللجنة ديال تقصي الحقائق لهاذ المؤسسة، باش نوقفو على الاختلالات كذلك من دورنا بما يخوله لنا الدستور.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار، شكرا، شكرا لكم.**

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:**

**السيد المستشار المحترم،**

أنا لا أخالفك الرأي أن الاختلالات وقعت في ذاك المرحلة في المفتش، وقلتها، مما استدعى متابعة قضائية، هذا من جهة.

من جهة ثانية، أقول لك أن - حتى لا نتهم الناس هكذا بالمجان - منذ 2013 إلى يومنا هذا، حسب ما نعلم، من الناحية الإدارية، لأن احنا، أنا ماشي وزير المالية، راه كاين وصاية مزدوجة، كاين باش ما ننساوهاش، أنا وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، احنا كنحرصو على احترام المساطر الإدارية .

أقول لك، وأتحمل مسؤوليتي، أن الأمور تمر طبقا للقوانين الجاري بها العمل منذ 2013 إلى يومنا هذا، حتى لا.. يعني.. وأنا كنتكلمو هنايا في مؤسسة دستورية ومسؤولية، هذا من جهة.

من جهة أخيرة حتى باش تنعرفو بأن هاذ الإشكالية ديال التعاضديات فيها واحد المجموعة ديال الاختلالات، لذلك احنا الآن وضعنا المدونة الجديدة ديال التعاضدية لتجاوز هذه الإشكاليات فيما يتعلق بطريقة التسيير، فيما يتعلق بالحكامة، فيما يتعلق بالدمقرطة ديال التسيير إلى غير ذلك، واحد العدد ديال القضايا.

بالطبع، المدونة ديال التعاضد صادق عليها مجلس المستشارين في صيغته الأخيرة بالإجماع، الآن، نحن بصدد مناقشتها في مجلس النواب، عسى ونتمنى ذلك مخلصين، أن هذه المدونة هاذ القانون الجديد غادي يسمح لنا، غادي يسمح للسلطة الوصية، باش تلعب دور أكثر في المراقبة ديال التعاضديات.

هاذي، بالطبع، هاذو هما الأجوبة الصريحة ومسؤولة، بالطبع، المجلس له كامل السيادة باش يدير لجنة تقصي الحقائق أو شيء من هاذ القبيل، أنا لا دخل في هاذ الشي هذا، أنتم عندكم الاستقلالية ديالكم.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم كذلك في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، حول موضوع النقل السري بالعالم القروي، من طرف فريق العدالة والتنمية.

فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

**المستشار السيد سعيد السعدوني:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا السيدة الوزيرة.**

**شكرا السيدين الوزيرين.**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير،**

ساكنة العالم القروي من حقها أن تتوفر على وسائل نقل تحفظ كرامتها، من طبيعة الحال، ما زلنا نشاهد النقل السري بسيارات مهترئة، بتجاوز الحمولة لا من حيث عدد الأشخاص ولا من حيث البضائع، أحيانا انعدام التأمين، مما يهدد سلامة المواطنين.

مشكورة الحكومة التي أحدثت دفاتر تحملات النقل المزدوج، من طبيعة الحال، لمحاصرة هذه الظاهرة.

ما هي الإجراءات لحماية وللدفع بهاذ النقل المزدوج لمحاصرة هذه الظاهرة؟

ما هي الإجراءات الإضافية لحماية المشغلين والمستثمرين في هاذ القطاع؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للسيد الوزير، للرد على السؤال.

**السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا السيد المستشار المحترم،**

بالفعل، كما تفضلت، الحكومة منذ أن جاءت في 2012 عملت على أن يدمج العالم القروي في مختلف مجالاته ومنها مجال النقل، لأنه كنعتبرو أن فك العزلة، التنمية القروية، هو من الأساسيات ديال أي عمل حكومي ومن الأولويات ديالو.

وفي هاذ الصدد في 2012 صدر ما تحدثت عنه دفتر التحملات الأول، لكن يبدو أنه لم يرق في مجمله للإخوة العاملين في القطاع، فتمت مشاورات ديال سنة، وخرج دفتر التحملات معدل للدفتر الأول في غشت 2013، واللي كانت فيه مجموعة من الإجراءات، الهدف منها الرئيسي والأساس هو تبسيط المسطرة لانتقال من هم موجودون في النقل السري إلى النقل المزدوج المعترف به، وبالتالي درنا مسطرة مبسطة بالعديد من الإجراءات.

اليوم، جميع من يريد أن يستثمر، جميع من يريد أن ينتقل من النقل السري إلى النقل المزدوج المعتمد، ما عليه إلا أن يذهب إلى المصالح ديالنا والمصالح ديال الولاية، ويقدم الملف ديالو مباشرة باش نسهلو، باش ما نوقفوش ذاك الحركية اللي كاينة في العالم القروي باش نسهلو، تيأخذ واحد الوصل، وصل الإيداع فقط ديال الملف كيسمح لو يمارس.

الإشكال الحقيقي هو أنه خلال هاذ السنتين 400 واحد اللي قدم وحصل على الوصل النهائي.

الإشكال الحقيقي هو أننا مسلمين في كل 100 رخصة نقل مزدوج اعطيناها، فقط الثلث ديالها اللي هو مستغل، بينما تقريبا كذا و60% غير مستغلة للظروف والاعتبارات التي تعلمون.

أنا اليوم تنقول من هاذ المنبر، الحكومة ما عندها أي إشكال تعطي

الرخص لجميع المستثمرين وفق دفتر التحملات، ما عليهم إلا أن يلتزموا، لأن كاين ما تكلمت عنه من الجودة، من الحفاظ على الأرواح ديال الناس، لأن خاصنا يكونوا عندنا ذيك الحافلات ولا ديال النقل يكونوا في مستوى معين من الجودة، هذا هو تقريبا اللي تنطلبو، واحنا مستعدين أي إقليم اللي عندو طلبيات من هاذ القبيل على أننا نعطيوهم الرخص باش يستثمروا، باش نحلو هاذ الإشكال اللي تكلمتوا عليه السيد المستشار المحترم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لأحد أعضاء الفريق للتعقيب.

**المستشار السيد علي العسري:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**شكرا السيد الوزير.**

**السادة الوزراء والسيدة الوزيرة،**

**زملائي المستشارين والمستشارات المحترمين،**

طبعا، السيد الوزير، نحن لا نبخس ولا ننكر المجهود الذي قامت به الوزارة في هذا الصدد، بل نثمن الحيوية والدينامكية التي عرفها القطاع في عهد هذه الحكومة، وطبعا أن مكاسب كثيرة تحققت في القطاع، ومكاسب في الطريق، ومنها التغطية الصحية والحق في التقاعد كإجراءات أخيرة للحكومة.

لكن، للأسف الشديد، أن القطاع أو النقل المهيمن في العالم القروي أنه هو النقل السري الذي يمكن أن يصبح عنوانا للحياة القروية، لا غنى للبادية وللساكنة القروية عن هاذ النقل، هو عندو مكاسب اجتماعية لواحد الفئة مشتغلة فيه، عندو مردودية اقتصادية، لأنه هو العمود الفقري لنقل الأشخاص والبضائع داخل هاذ العالم القروي، نظرا لصعوبة المسالك ولقلتها، ولكن هناك أيضا لوبيات تستفيد من هذا القطاع، هناك لوبيات تستفيد لأن عندها أسطول للنقل السري وتزاحم به القطاع المهيكل، أصبح يزاحم سيارات الأجرة، الحافلات، وهناك دابا الآن النقل السري بين المدن عبر ذاك السيارات الصغيرة.

طبعا ربما أن الوصفة التي جئتم بها كان يجب أن تخضع للتجويد وللتحسين المستمر، وكنا نود أن يذهب الأمر في اتجاه تحفيزات لهاذ المستغلين في القطاع، على غرار ما تم دعم تجديد أسطول سيارات الأجرة وشاحنات نقل البضائع، كان يمكن الاستعانة بتحفيزات لهؤلاء حتى يلجوا القطاع المهيكل.

ثم أن هاذ سيارات النقل المزدوج من بين الأمور التي حالت دون نجاحها، أنه تمنع من ولوج المدار الحواري، وبالتالي أنه التنافسية ديالها مع هاذ النقل السري تتراجع.

ثم أنه واحد النقطة مهمة ننبه لها في الأخير هي أن هاذ أسطول النقل السري أصبح متهالكا وبالتالي أنه يهدد السلامة ديال نقل الأشخاص والممتلكات والمستغلين.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا.**

الكلمة لكم السيد الوزير لرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل و اللوجيستيك المكلف بالنقل:**

**شكرا السيد الرئيس.**

لا، أنا بالنسبة للسيد المستشار المحترم، أنا المقترحات التي تفضل بها خاصها غير تكون في بعض الأحيان مقترحات لا تصب جميعها في إطار تحسين الأداء، لأنه الحديث على أنه نسمحو لهاذ الإخوان ديال النقل المزدوج عاود يدخلوا للمجال الحضري، راه احنا مشينا لواحد المنطق آخر.

المجال الحضري ينظمه أيضا قانون ديال النقل في المجال الحضري، وبالتالي ما يمكنش نعطيو حلول لهاذو عاود نديرو مشاكل مع الآخرين، المسألة الأولى.

المسألة الثانية، ما يتعلق بالتغطية الصحية وغيرها، هاذو الآن في إطار ما هو مقترح على مجلس المستشارين من قوانين اللي جات اليوم ووصلت عندكم، راه جزء منهم غادي يستافد، بمعنى أن الدولة تقوم بما عليها فهاذ..

يبقى المسألة ديال الدعم و ديال التحفيزات المالية، أنا شخصيا لا أرى مانعا إلى أنتما الآن مشرعين تجيبوا لنا شي حاجة في هاذ القبيل أنا ما يمكن.. إن شاء الله رب العالمين.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

إذن السيدات والسادة المستشارين، السيدة الوزيرة والسادة الوزراء، هكذا نكون قد **أنهينا هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية.**